مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 455

التاريخ : الثلاثاء 14 رمضان 1426 الموافق لـ 18 أكتوبر 2005

الرئاسة : المستشار السيد محمد فضيلي (الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين)

التوقيت : (ساعتان و 20 دقيقة) ابتداءا من الساعة الحادية عشر وخمس دقائق صباحا.

جدول الأعمال : الأسئلة الشفوية (6 أسئلة آنية + 11 سؤالا عاديا+ سؤال مؤجل).

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين،

السادة الوزراء المحترمين، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين يعقد اليوم مجلسنا جلسته الأولى المخصصة للأسئلة الشفوية ويطيب لي بهذه المناسبة السعيدة و مجلسنا لا يزال يعيش على أصداء وأجواء الخطاب المولوي السامي إذ نستحضر بكل اعتزاز وتقدير مضامين الخطاب الملكي التوجيهي الذي افتتح به العاهل الكريم أعمال هذه الدورة والذي تضمن توجيهات سديدة شملت تأهيل الحقل السياسي ببلادنا و المسار الذي قطعته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إضافة إلى مدونة الانتخابات والإصلاح التشريعي المتعلق بالجنسية وقد حدد جلالته حفظه الله ما يتعين القيام به لكسب الرهان وبناء مغرب قوي متضامن و مزدهر وديمقراطي متشبع بثوابت الوطنية المقدسة: ويسعدني والمجلس يفتتح أولى جلساته خلال شهر رمضان المعظم أن نرفع جميعا أكف الضراعة إلى الباري عز وجل أن يحفظ أمير المؤمنين حامي حمى الملة والدين ويقي بلادنا من كل كيد الكائدين الذين يحاولن وقد حبطت أعمالهم المس أو النيل من استقرار سمعتها ومكانتها. إن بلادنا بقيادة عاهلنا الكريم ماضية بكل إصرار وإيمان نحو استكمال البناء الديمقراطي وتوفير أسباب العيش الكريم لأبناء هذا الوطن مسلحين جميعا بالإيمان والعقيدة الثابتة ملتفين حول العرش العلوي المجيد ومدافعين عن وحدة التراب بما يلزم الأمر من صمود وتضحيات.

وحضرات السيدات والسادة قبل الشروع في تناول جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليتلو على مسامعكم ماجد من مراسلات فليتفضل مشكورا.

السيد الأمين المستشار محمد سعدون:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين رمضان مبارك كريم للجميع.

الأسئلة الكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 4 سبتمبر 2005 إلى غاية يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2005: عدد الأسئلة الشفهية 87 سؤالا. عدد الأسئلة الكتابية 13. عدد الأسئلة التي تم تحويلها 15. عدد الأسئلة التي تم سحبها سؤال واحد.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان: " علاقة باشتغال الجلسة يوم 18 أكتوبر 2005 يشرفني إن أبلغكم بطلب وزير الصحة بتأخير تقديم السؤال الشفهي الآني الذي يخصه إلى نهاية الحصة الزمنية المخصصة للجواب على الأسئلة الشفهية الآنية مباشرة بعد جواب السيد وزير العدل عن السؤال المتعلق بالتأطير والإرشاد الديني داخل الإصلاحيات والمؤسسات السجنية". وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس والطلب الأول طبقا لمقتضيات المادة 128 ورد من فريق العهد فليتفضل. نقطة نظام ؟

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس. طبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور المغربي وطبقا لمقتضيات المواد 304 305 306 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يعتبر السؤال الكتابي آلية ضمن آليات المراقبة التي يحق للبرلمان مماستها دستوريا على العمل الحكومي. وكما تعلمون السيد الرئيس. أن المادة 306من النظام الداخلي تنص بالحرف على ما يلي: يجيب الوزير الموجه إليه السؤال الكتابي في مدة لا تتجاوز 20 يوم من تاريخ إحالة السؤال تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 56 من الدستور. والواقع هو أن هناك الكثير من الأسئلة السيد الرئيس يكون لها طابع استعجالي إلا أنه لا تحترم المساطر المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس. وهناك أسئلة قد توصلت بها الرئاسة. هناك سؤال نهار 6-6 ـ 2005. سؤال نهار 28-6-2005. سؤال نهار 9-8-2005. ولم يتوصل السادة المستشارون واضعوا الأسئلة بأي جواب من الحكومة خلال هذه الآجال المحددة دستوريا. ولا نعلم السيد الرئيس من المسؤول عن هذا الخرق الصارخ للقانون ؟. هل الحكومة التي تتماطل في الإجابة ؟ أم أن الخلل يعود إلى مكتب المجلس الذي يتأخر في إحالة هذه الأسئلة على الحكومة في الوقت المناسب ؟ شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. سنعمل إن شاء الله على إدراج هذه النقطة في جدول أعمال المكتب المقبل لنعمل جميعا على تدارك التأخير. إذا كان هناك تأخير من جهتنا. شكرا لكم. إذن أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق العهد لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس.

السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

السادة المستشارين المحترمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي. أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة نزاها ذات أهمية كبرى لأنها تشغل بال جميع المواطنين ولا تتعلق بالدخول المدرسي لسنة 2005–2006 و المشاكل القديمة المتجددة التي يعرفها هذا الدخول كل سنة. فرغم مرور 6 سنوات من عشرية تطبيق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين لازالت للأسف الشديد المشاكل التي تعترض كل دخول كدرسي دون حل في ظل الوضعية غير المرضية التي يعرفها العديد من المؤسسات التعليمية مع تزايد أعداد المتمدرسيين و ما ينتج عن ذلك من مشاكل الاكتظاظ في عدد من المؤسسات فمن بين المشاكل التي مازال يتخبط فيها الدخول المدرسي إلى حد الآن سوء تدبير إعادة انتشار الموارد البشرية. ففي الوقت الذي تعرف بعض المناطق فائضا في الأطر. تعرف مناطق أخرى خصاصا مهولا يؤثر بشكل سلبي على مستوى التحصيل العلمي للمتمدرسين. فهناك مدارس دون أساتذة. و أساتذة بدون مدارس مما يفرض على المدرسين القيام بالمستحيل لتدريس مجموعة من المستويات والاختصاصات المختلفة في نفس الوقت وداخل نفس الحصة وذلك بشكل لافت في العالم القروي والمناطق النائية وكل هذا بالطبع يؤثر بشكل سلبي على مردودية المدرسين والمتمدرسين على حد سواء أكثر من هذا وذاك هناك عدد من الفرعيات لازالت لم يبدأ بها الدراسة بعد، إما لأن المدرسين المعينين بها يرفضون الالتحاق بمؤسساتهم أو لأسباب أخرى. كما أن من تجليات الدخول المدرسي المتعثر هذه السنة وجود مؤسسات تعليمية بدون مدراء وبدون أطر إدارية وهو في نظرنا نتيجة التدبير الغير م كم والغير متحكم في المغادرة الطوعية في هذا القطاع. لذلك نلح على أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها الكاملة عما يقع لأن تدبير ومعالجة هذه الأمور يجب أن يتم قبل الدخول المدرسي. وندعو الجميع وجميع الأطراف المعنية إلى التحلي بروح المسؤولية وجعل مصلحة التلاميذ التي هي مصلحة الوطن فوق كل اعتبار في هذا القطاع الذي يكتسي أهمية قصوى بحيث أن حاضر ومستقبل المغرب برمته رهين بتطويره. فلا تقدم لأمة إلا بتطوير تعليميها ولا تطوير للتعليم إلا بحل المشاكل التي تعترضه. وبتعبئة و مساهمة الجميع وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هناك طلب إحاطة ورد من فريق الاتحاد الدستوري فليتفضل السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

زملائي المستشارين .

في إطار المادة 128أتقدم أمام هذا المجلس الموقر لإخباركم بأمر دفعتنا إلى إثارته مجموعة من الدوافع أهمها النتائج المتواضعة للرياضة المغربية خلال المواسم الأخيرة، وفي مختلف المحافل والواجهات في خلال الأنواع الرياضية والتظاهرات الدولية والقارية.

وأمام هذا التزاجع الكبير وأمام ما ينتظرنا من تحديات كبرى في مجال الرياضة من قبيل مشروع الاحتراف في ميدان كرة القدم و الطموح الكبير الذي يحدو بلدنا لاحتضان تظاهرات كبرى في مجالات رياضية مختلفة يواجه السيد الرئيس قطاع الرياضة ببلادنا فراغا مؤسساتيا مهولا وخطيرا. ذلك أنه منذ تشكيل حكومة السيد إدريس جطو تم إلحاق قطاعات المياه والغابات والتخطيط والرياضة باختصاصات الوزارة الأولى وقد جاء التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول متضمنا وعدا من الحكومة بإحداث مندوبيات سامية لهذه القطاعات ونحن الآن على مشارف نهاية هذه السنة التشريعية و مقبلون على الانتخابات العامة وعلى تغيير حكومي جديد ولم تتمكن الحكومة بعد من وضع الرياضة المغربية في المكانة التي تستحقها مؤسساتيا والسؤال المطروح هو أن الرأي العام الوطني يتسائل ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التماطل الحكومي لإحداث مندوبية سامية للرياضة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إحاطة ثالثة ورد طلبها من فريق الحركة الوطنية الشعبية فليتفضل السيد الرئيس الفريق لإحاطة المجلس علما تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء. إخواني المستشارين.

بسم الله الرحمن الرحيم.

تعتبر التعاونيات الفلاحية لجمع وتصنيع الحليب ومشتقاته عاملا أساسيا في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي نادى بها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده ورافدا للتنمية القروية من خلال مساهمتها في خلق ما يفوق 80 ٪ من مناصب الشغل القارة المحددة من طرف التعاونيات النشيطة على الصعيد الوطني أما على الصعيد الاجتماعي فتلعب هذه المؤسسة دورا مهما في استقرار

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المنتجين الصغار وحمايتهم من الضياع بالإضافة إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها الذين يتزايدون باستمرار. يبلغ عدد التعاونيات الفلاحية لجمع وتصنيع الحليب والمنضوية تحت لواء الاتحاد حاليا 10 وحدات أي ما يمثل 0,21 ٪ من مجموع التعاونيات و 34 ٪ من مجموع التعاونيات الفلاحية كما تشغل تعاونيات تصنيع الحليب حاليا ما يفوق 4800 مستخدم قار ويبلغ عدد الأعضاء المنخرطين في تعاونيات تصنيع الحليب ما يفوق 200.000 منخرط بشكل يشكل المنتجون الصغار 5 L في اليوم بمعنى 85 ٪ منهم رغم العراقيل التي تواجه هذه التعاونيات فإن مساهمتها في ضمان الاكتفاء الذاتي الحليبي جد مهم. بناء على ذلك يتبين أن النتائج الايجابية التي وصلت إليها هذه التعاونيات كانت الدافع الأساسي لتكسير كموحها. وذلك باعتبارها تقوم بمنافسة غير شريفة للقطاع الخاص مما دفع الحكومة إلى تلبية طلب الشركات دون إعطاء ولو فرصة واحدة للتعاونيات للتعبير عن رأيها في الموضوع وذلك بإخضاعها منذ 2005 للضرائب. وحيث أن القانون 83-24 المحدد للنظام الأساسي العام للتعاونيات منح هذه الأخيرة بعض الامتيازات لا سيما على المستوى الضريبي. فإنه بالمقابل قيدها بمجموعة من الالتزامات غير المعمول بها في باقي المؤسسات المشابهة نذكر من بينها على الخصوص جمع الإنتاج الإجمالي لكافة الأعضاء لتحويله و تسويقه مهما كانت الظروف. تعامل حصري لعدد المنخرطين وتوزيع الفائض حسب العمليات التي أجراها كل عضو مع التعاونية. تخصيص 2 ٪ من الفائض لمكتب تنمية التعاون و 2 ٪ لصندوق التربية والتكوين و 10 ٪ للاحتياطات وكذا مراقبة الدولة المالية والتأكد من تطبيق بنود القانون 83-24 لكن القرار الذي اتخذته الحكومة بإخضاع التعاونيات للضرائب فرغ القانون 83- 24 من محتواه حيث ألغى الامتيازات دون الالتزامات مما أدى إلى خلق منافسة غير شريفة وغير خاف الانعكاسات لااجتماعية التي سيترتب عنها هذا الإجراء وتبعاته السلبية على مستوى تنمية التعاونيات ببلادنا في الوقت الذي يراهن فيه المغرب على هذا الأسلوب لتنمية العالم القروي و تنظيم المنتجين الصغار وإشاعة قيمة التضامن وخلق فرص الشغل ويعتبر هذا الإجراء إجحافا للتعاونيات لاسيما أن حجة قيام التعاونيات بالمنافسة غير الشريفة للشركات لا تستند على أساس واقعي لأن الضريبة على الشركات لا تعتبر عاملا للمنافسة و لا علاقة لها بذلك. إن التعاونيات لا تحقق ربحا بل فائضا للتسيير يوزع على الأعضاء حسب المعاملة إن التعاونيات تسدد الضريبة على القيمة المضافة دون استرجاعها. لا يسمح المشرع للتعاونيات بممارسة التجارة وقبول المساهمين والممولين كأعضاء وعليه فإن إخضاع التعاونيات تعاونية تصنيع الحليب للضريبة على الشركات سيقتل أي مبادرة للتمويل الذاتي و سيخلق المنافسة غير الشريفة كما يلي، تعاونيات تؤدي 35 ٪ من فائض من فائض تسييرها و 2 ٪ شبه جنائي للدولة من هذه الفوائض و 2 للصندوق تربية وتكوين الأعضاء كما ينص على ذلك الفصل 69 من القانون 83-24 أي 39 ٪ من مفوضها الصافية للدولة في حين الشركات لم تؤد سوى 35 ٪ من أرباحها الصافية. التعاونيات تؤدي حاليا ضريبة غير مباشرة لا تؤديها الشركات وتتمثل في تخصيص 10 ٪ من فوائضها الصافية للدولة في حين الشركات لم تؤد سوى 35 ٪ من أرباحها الصافية. التعاونيات تؤدي حاليا ضريبة غير مباشرة لا تؤدي الشركات وتتمثل في تخصيص 10 ٪ من فوائضها الصافية للاحتياطات وهي ملزمة بإعادة توزيعها لأنها تؤول إلى الدولة في حالة الحل وحيث أن تبعات هذا القرار بدأت تنعكس سلبا على صيرورة التعاونيات التي يشكل صغار المنتجين 35 5 من أعضائها والذين يتشبثون ببقاء واستمرارية المنظومة التعاونية مع العلم أن هذه الأخيرة كيفما كانت أنشطتها وحجمها لا تحقق ربحا. بل فائضا للتسيير يوزع على المنخرطين مما سيؤدي لا محالة إلى إغلاقها في تشريد 4800 مستخدم قار. امام استياء كل المكاتب الإدارية لتعاونيات جمع وتصنيع الحليب وبتضامن كافة المستخدمين و المنتجين، اجتمع رؤساء وممثلي التعاونيات المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للحليب يوم 20 شتنبر 2005 لدراسة هذه الوضعية الخطيرة حيث تم نشر بلاغ في الموضوع عبر الصحف و توجيه رسائل في الموضوع إلى الحكومة قصد فتح باب الحوار في أقرب الآجال حلا لهذه الإشكالية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان. طلب الكلمة فليتفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس.

الحقيقة لقد تتبعت ببالغ الاهتمام التدخلات الثلاثة التي تفضل السادة المستشارين بإلقائها أمام المجلس الموقر. و أعلن أسف الحكومة أنها لم تتمكن من الجواب عن القضايا المهمة جدا التي طرحها السادة المستشارين وقد كان بودنا لو كانت هذه المواضيع قد طرحت كأسئلة لكان في إمكان الحكومة أن تجيب عنها و أن تشارك في حوار مسؤول حول مواضيع ما تم طرحه في إطار الفصل 128 كما أن الحكومة مستعدة لتتناقش في هذه المواضيع مع السادة المستشارين. إما داخل اللجان وإما بالشكل الذي يسمح بحوار متميز بين المؤسستين الدستوريتين. إما طرح قضايا في إطار المادة 128 مع كامل الأسف لا يسمح للحكومة بأن تدلي برأيها في الموضوع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الرئاسة تشاطركم نفس الشعور ونفس الرأي لها لأنه المادة 128 خلقت لطرح قضايا طارئة نتمنى أن ننتقي بعض المواضيع التي ستكون مفيدة للمجلس وللرأي العام، لا أن نطرح مواضيع متقادمة ويمكن أن نطرحها في مكان آخر غير الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية. إذن هناك آخر طلب إحاطة المجلس علما. الكلمة في هذا الإطار للسيد رئيس

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس. السادة الوزراء المحترمين. الزملاء المستشارين. أحيط المجلس الموقر علما بموضوع طارئ وعن طريقة الرأي العام الوطني بما تقوم به الشغيلة من إضرابات واعتصامات و اضرابات عن الطعام. إن الإضراب الذي دعت إليه النقابة التعليمية و من ضمنها ؟ حول التعليم التابعة لاتحاد العام للشغالين بالمغرب يوم 25 أكتوبر القادم بعد الإضراب الإداري ليوم 7 أكتوبر دفاعا عن الأسرة التعليمية لتحقيق مطالبها المشروعة في دفع الحكومة إلى إضفاء المصداقية على الحوار الاجتماعي والالتزام بتفعيل نتائج والحسم النهائي في الملف الثانوي الإعدادي والقطاع المشترك من إداريين وأعوان. ففي الوقت الذي تخوض فيه مجموعة من رجال ونساء التعليم إضرابا عن الطعام منذ 39 يوما. والذين قرروا منذ البارحة الامتناع عن تناول السكر والماء. أمام لا مبالاة وزارة التربية الوطنية، تقوم الوزارة بحركة انتقالية سرية لأن كل ما يمكن الإدلال بهذا، بحيث أن هناك انتقالات سرية انفردت بها بدلا من إجراء حركة انتقالية استدراكية بمشاركة النقابات ضمانا للشفافية والنزاهة. وفي الوقت الذي تعيش فيه بعض المؤسسات التعليمية خصاصا في المدرسين والموسم الدراسي في شهره الثاني نتيجة إحالة العديد من رجال التعليم إلى التقاعد المبكر استجابة مع الأسف ? لتوجيهاته المؤسسات الدولية عجزت الوزارة على سد هذا الخصاص في الوقت الذي يوجد فيه عدد من الطلبة الأساتذة المبرزين راسبين في السنة الثانية والثالثة والذين استفادوا من التداريب ؟ والتربوية بالعديد من الثانويات الشيء الذي جعلها مؤهلة للقيام بمهمة التدريس، أحسن قيام وكل ذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخصوصا المادة 40 من مرسوم 581 ? 02 الذي ينص على تعيينهم كأساتذة متدربين للسلك الثاني من التعليم الثانوي أضف إلى ذلك إضراب قطاع الصحة الذي لازالت وزارة الصحة لم ترد إيجاد حل له وتقنيي خطوط شركات الخطوط الملكية المغربية الذي دفعها نعنتها إلى اللجوء إلى تقنيين أجانب استوردت تقنيين من الخارج للقيام بإصلاحات تقنية و هذا طبعا يلزمها بمبالغ مالية إضافية أكثر لكثير من الغلاف المالي لتسوية وضعية هؤلاء باسم المركزية النقابية للاتحاد العام للشغالين بالمغرب نناشد الحكومة والسيد الوزير 1 بالخصوص بفتح حوار عاجل مع الفرقاء الاجتماعيين للحد من هذا التوتر وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، حضرات السيدات والسادة ن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 12 سؤالا.

قبل أي تأجيل أو حذف أو تحويل. الجزء 1 من جدول أعمال هذه الجلسة يتضمن 6 أسئلة آنية موجهة إلى قطاعات وزارة المالية والخوصصة ووزارة الصحة ووزارة الاتصال ووزارة التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد. ووزارة العدل. والجزء 2 يبقى دائما لمعالجة بقية الأسئلة المتعلقة بقطاعات أخرى. إذن السؤال الآني الأول حول خوصصة معامل السكر للمستشارين المحترمين: عبد القادر قوضاض الهاشمي السموني، محمد المنصوري، محمد صالح اقميزة، بن الطالب الحبيب، المهدي زركو، عبد الله أبو زيد، عبد الحميد البوجادي، عبد اللطيف اسطمبولي، فليتفضل السيد عبد القادر قوضاض لبسط سؤاله المتعلق بخوصصة معامل السكر.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس السادة الوزراء إخواني المستشارين.

سيدي الوزير المحترم. في إطار سياسة الخوصصة التي عملت الحكومة على مواصلتها. عرفت معامل السكر بدورها هذا التفويت علما أن الاستراتيجية الفلاحية التي اعتمدتها الحكومة تتمحور في ظل الإكراهات المالية العالمية حول تحسين دور الفلاحين وتحديث وتطوير الفروع الإنتاجية الواعدة. لكننا مع كامل الأسف نرى أن مصير المنتجين الذين يقدرون بحوالي 70000 منتج مآلهم الإفلاس نظرا لعدم مراعاة حاجياتهم ولشروط دفتر التحملات. من هذا المنطلق نود السيد الوزير مساءلتكم هل فكرت الحكومة في مصير ومستقبل هؤلاء المنتجين وعائلاتهم ؟ ما هو تصور الحكومة إزاء معاناتهم من ارتفاع تكاليف الإنتاج وتجميد الثمن لأزيد من 10 سنوات ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. سؤال. ثاني موجه أيضا للسيد وزير المالية والخوصصة. تفضل السيد الوزير جاوب على هاد السؤال لأن عندي سؤال واحد. خوصصة معامل السكر.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

بداية ونحن في أواسط هذا الشهر المبارك شهر مبارك كريم للسادة المستشارين المحترمين. و أريد أن أشكر المستشارين الذين تقدموا بهذا السؤال اللي عندوا أهميته بطبيعة الحال و في نفس الوقت أطمئنهم تماما. لأن مشاغلهم وهمومهم هي مشاغلنا وهمومنا بالنسبة لهذا القطاع. فاللي مهم. عملية خوصصة هذا القطاع هو أولا وقبل كل شيء تقوية ودعم و ترسيخ الإنتاج الفلاحي لصالح الفلاحين الذين يعملون في هذا القطاع. و هذه العملية أديرت في هذا القطاع. ما ارتبطاتش بمنظور مالي. ارتبط بواحد المنظور شمولي اقتصادي واستراتيجي وكذلك في إطار واحد المقاربة تتسم بالشفافية. كما تعلمون 4 ديال المؤسسات ديال السكر وقعت خوصصتها وفي إطار مجموعة من الشركات اللي منها أجنبية ومنها شركة مغربية اللي تقدمت بعروض أولا تقنية وثانيا مالية. و في هذا العرض التقني، العنصر الأساسي هو المرتبط بالفلاحة، فالآن من بعد عملية الخوصصة لـ 4 وحدات la .

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

SURAC. La SUTA. SUNABEL و SUCRAFOR ماذا سيحدث ؟ سيحدث تطوير المساحات المزروعة والرفع من مردوديتها لتصل إلى حوالي 60 طن في الهكتار الواحد في أفق 2011 وكذلك الرفع من مدخول الفلاحين بنسبة 5 ٪ سنويا علما أن قطاع السكر يشغل 80000 فلاح الذين يستغلون الآن حوالي 90000 هكتار من المساحات المزروعة إما بالقطاني أو بالشمندر. وكذلك هناك التزام مع الشركة المخوصصة وهي مغربية بأن تعمل على الزيادة في استثماراتها وبالفعل شركة la cosumar اللي قدمت أحسن ملف تقني وزراعي بالأساس بجانب الملف المالي، إذن التزمت باش تخصص واحد الاستثمار ديال،61000.000.000 للشق الفلاحي من خلال توسيع المساحات المزروعة والرفع من المردودية كما ذكرت سابقا. إذن اطمئن السادة المستشارين أن هذه العملية مثلما يحدث حاليا في بعض المناطق المسيرة من طرف القطاع الخاص ستزيد و ستحسن من الإنتاج الفلاحي لصالح الفلاحين. أما فيما يتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج و قضية تجميد ثمن البيع فإن أي قرار في الموضوع لحد الآن لا يمكن التطرق إليه. إلا في إطار شمولي يخص بالأساس تحرير قطاع السكر. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هناك تعقيب ؟ الأستاذ أقوضاض تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس. احنا مين لقيناه هذا السؤال لقينا على أساس باش نعرفوا الاحتياطات اللي خذاتها الدولة فيما يخص حماية هذا المنتج، لأنه هذا المنتج هادي مدة سنوات واحنا كنطالبوا الحكومة باش توجد الحل لهذه الفئة من المنتجين، يا إما بالزيادة في المنتوج طبعا باش نضمنوا الاستمرارية ديال هاد المادة على الصعيد الوطني، لأنه مادة السكر مادة أساسية واحنا كنتجوا منها النصف ديال احتياجات البلاد. بينما النصف الآخر كنجيبوه من برا. إذن كيبقى الحالة المزرية اللي كيعيشها حاليا منتجي الشمندر السكري فالمدة 3 سنوات أو 4 هو ما تيخسروا، الشيء اللي غادي يخليهوم ما يستمروش. اللهم إلى كتشوف الحكومة أنه غادي يبقى استيراد 100 ٪ ديال السكر من برا. هذا مشكل آخر. الدليل على هذا أنه الإضرابات اللي كاينة دابا. الاضرابات فيما يخص عدم زرع الشمندر السكري سواء بتادلة أو دكالة والعزوف المطلق عن هذه الزراعة في منطقة ملوبة. إذن استياء كبير في وسط هؤلاء المنتجين اللي غاديين سنويا كيتقلص هامش ربحهم حتى رجعنا في السنوات الأخيرة بالعكس تيخسروا ماشي تيربحوا وهذا لا يمكن ان يضمن لنا استمرارية هذه المادة في البلاد. و احنا اللي تنطالبوا بيه ماشي هو الرفع في الانتاج. راه كاين المناطق اللي تدير 60 طن ولكن 60 طن ما كنعطيهاش ربح. نظرا لارتفاع عوامل الإنتاج ماكتوازيش. كيفما درتي يتخصنها باش منتج الشمندر السكري يربح، تيخصوا يجيب 120 طن في الهكتار وهذا غير ممكن والذا احنا كنقلبوا كنشوفوا كيقال السيد وزير المالية باش الحل يكون شمولي لوضع الحل لهذا القطاع اللي كنشوفوه غادي للإفلاس غادي للسدان. وهذا ابتداء من هذه السنة غادي مسائل كثيرة تتضح وومماشي هادي هي الطريقة ؟ طبعا- باش غادي نطوروا فلاحتنا في البلاد. وأكتفي بهذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد وزير المالية والخوصصة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

بما أن السؤال المطروح يهم عملية الخوصصة أؤكد أن هذه العملية فرصة لأنه الشركة التي عملت على خوصصة المعامل الثلاث التزمت مع الحكومة بأن من خلال الاستثمارات ومن خلال مقاربة تقنية. وهاد المقاربة كذلك مشاركة فيها وزارة الفلاحة بأنها ستعمل على الاستفادة من هذه العملية للزيادة في تحسين مردودية الإنتاج الفلاحي وبالتالي هذه فرصة يجب العمل على الاستفادة منها خدمة لهذا القطاع في خدمة للفلاحين العاملين في هذا القطاع

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. سؤال ثاني أني موجه أيضا إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول وضعية صندوق المقاصة للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي. الحاج عمر مكدر. محمد فاضيلي.

الكلمة للسيد رئيس الفريق بلحاج الدرمومي.

المستشار بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

قبل طرح السؤال السيد الوزير، يجب علينا أن نسجل الدور المهم الذي كان يلعبه هذا الصندوق. صندوق المقاصة منذ الأربعينات في دعم الأثمنة ديال المواد الأساسية و حقيقة لعب دورا اللي هو كان بالخير لاسيما على الطبقة الضعيفة اللي ما عندهاش، الدخل محدود. أو ما عندهاش مدخول. اليوم أمام بعض الأثمنة ولاسيما الأثمنة ديال البترول اللي ارتفعت بكيفية صاروخية ما هي وضعيته هذا الصندوق و عجزه؟. ثم في الميزانية المقبلة ديال 2006 ماذا سيكون حال هذا الصندوق ؟ اللي غاديا الحكومة تضطر تاخدها باش تخلي الدور ديالو في الوضعية اللي هو فيها الآن و لاسيما في المواد الاستهلاكية. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير المالية للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا أشكر السيد المستشار وأقول له بأن الانشغالات اللي طرحها تتقاسمها وهي طبيعية لأن الأسعار الدولية وصلت إلى حدود على أي حال صعبة بالنسبة لينا، و لم تكن منتظرة ربما عالميا، وأذكر هنا بأنه من عام 95 القانون، أي المشرع قرر أنه يكون واحد الارتباط ما بين الأسعار الداخلية و الأسعار الدولية. و هذا ما حدث إلى غاية 2000 في عام 2000 ما بقاتش هاد العلاقات، أنه الحكومة اعتبرت في ذاك الوقت أنه الاعتبارات الاجتماعية تجعل بأنه الأسعار ما ترتفعش بشكل يساير ارتفاع الأسعار الدولية، ولكن ابتداء من أبريل 2004، الارتفاعات وصلت لحد أنه وصلت 70 تقريبا أ 68 دولار للبرميل هذا تيجعل أنه الآن عندنا واحد الوضعية بالفعل يجب أن تواجهها و احنا لابد تواجهها هنا نواجه الصعوبات لحلها بطبيعة الحال. هاذ الوضعية هو أنه بالنسبة ل 2004 أولا كانت عندنا متأخرات، خاصة الشركات اللي وصلت تقريبا 3000.000.700 وتؤديها من ميزانية 2005 أي ما خلصنا هومش في 2004 و نؤديها، و الآن وصلنا بالرغم من الزيادتين اللي تصاوبوا في المغرب و اللي هومنا أقل بكثير مما يحدث في العالم، بالرغم من هذا الآن وصلنا لعجز بالنسبة لـ: 2005 اللي غيوصل تقريبا 4.000.000.900 ويقدر يوصل إلى 7.000.000.000 في نهاية السنة. لذلك بما أننا أمام القانون المالي. محدد في 2006 السعر المفترض غادي يكون هو 60 دولار للبرميل. و أن الاعتمادات التي ستخصص إلى صندوق المقاصة هي 12 مليار درهم يعني 3 المرات 4 مرات من السنوات العالية، هذا شي طبيعي، بطبيعة الحال لمواجهة هذا الوضع كاين 3 جلول أساسية هي أولا، لابد نرفعوا العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الدولية كما يحدث في العالم كله و خلق طمأنينة بالنسبة للمستقبل و إلا سندخل في مسلسل مديونية غير جيد، و لهذا شيء طبيعي مع اعتبار لابد الأوضاع تأثر في قطاع النقل أو قطاع الفلاحة مثلا، هذا يمكن لنا نوجدوا بعض الحلول كذلك. لابد كذلك المشرع و الحكومة نسهر على حد مشكل دعم بعض المواد الأخرى اللي كاينة في صندوق المقاصة. و لابد في آخر الأمر و هذا أعتقد غنتداكروا عليه كثير في القانون المالي أن بلادنا من الآن لـ: 20 سنة القادمة أو 30 سنة القادمة تحضر سياسة طاقية جديدة. لأنه احنا ما كنديروش سياسة ديال سنة بسنة و لكن للمدى البعيد. و هذا كذلك يجب أن نتسلح من أجله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للسيد بلحاج الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

السيد الوزير. طمأنتينا على الوسائل اللي ذكروا فيما يخص وضعية الصندوق. هذا شي مهم لأنه حقيقة بلادنا تواجه الكثير من التحديات الآن. علينا جميعا أن نواجهها كيفما كنا، أغلبية أو معارضة، جمعيات... هذا يجرنا أنه إلى بغيتوا تاخذوا هاد الاجراءات كيفما هضرتي جبدتي واحد الموضوع مزيان أنه سياسة ديال 20 عام. علينا أن نكون سياسة موازية للنهوض بالاقتصاد و كذلك عقلنة الاستهلاك لأنه هذا الصندوق يهم الاستهلاك. والسياسة الاستهلاك غائبة أظن عن المجتمع ديالنا ولهذا على الوزراء أو على السيد الوزير 1 أن يعطي إلى هذه التربية أو هذا التوجه أهمية بالغة لا من الناحية البسيكولوجية ولا من الناحية التربوية و لا من ناحية الإعلام، لهذا ما نبقاوش واخدين الحياة بكيفية سهولية و شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. على مساهمتكم. ننتقل إلى السؤال الآني الموالي إلى السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول مهرجان الفيلم القصير المتوسطي بطنجة للمستشارين المحترمين السادة: محمد السلامي، عادل المعطي، محمدا طريبش، أحمد الكور، الميلودي عفوت، محمد العقاوي، ميلود ناصر، عبد السلام احدوش، أحمد الديبوني، محمد هلال، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال الأبستاذ السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي المستشارين، لقد نظمت الوزارة مهرجان الفيلم القصير المتوسطي بطنجة، إذا كان هذا المهرجان فرصة لتكريم الفنانين وخاصة ممثلين ومبدعين في ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط فإنه كذلك كان مناسبة كبيرة لإثبات مؤهلات وطننا في الميدان السينمائي خصوصا في الفيلم القصير حيث كانت مدينة طنجة قبلة للمبدعين و الفنانين لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لم يفز الإنتاج الوطني بأية جائزة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير لإجابة عن السؤال فليتفضل.

السيد نبيل بن عبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة.

أريد بداية أن أتوجه لكم السيد الرئيس و لكافة المستشارين بالتهاني الحارة بمناسبة شهر رمضان المبارك و من جهتي الشخصية بأن يعيده عليكم بموفور الصحة والنجاح في حياتكم الشخصية و المهنية.

السؤال المطروح. الواقع يتيح لنا الفرصة بأن نؤكد بأن السينما المغربية تعرف تحولا نوعيا على مستويات متعددة والجميع يشهد بذلك نتيجة التدابير المتعددة التي اتخذت من أجل النهوض بهذا القطاع و أخص بالذكر سياسة دعم و تشجيع الإنتاج السينمائي المغربي أساسا من خلال صندوق الدعم المخصص لذلك. ويكفي كذلك أن ننظر إلى كل المهرجانات التي تنظم اليوم ببلادنا. بالطبع مهرجان مراكش الذي أصبح يحتل موقعا عالميا متميزا ولكن كذلك مهرجانات متعددة، بوجدة مؤخرا مهرجان مغاربي بتطوان، بخريبكة، بالرباط، بأكادير، وبمدن أخرى، هناك عدد من المهرجانات التي تنظم بالطبع هناك كذلك مهرجان مخصص للفيلم القصير وهو مهرجان طنجة الذي أضحى يعرف تطور

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ملحوظ وكذلك نجاح كبير كما دلت على ذلك التظاهرة الأخيرة المنظمة بمدينة طنجة لا شاركت في هذه الدورة 19 دولة و 43 فيلم. منهم 3 أفلام مغربية، كانت هناك لجنة التحكيم التي عملت بنزاهة و استقلالية تامتين، و عطات النتائج اللي عطاتها من خلال الفوز. تعلمون أن النتائج التي تحصل عليها السينما المغربية هي نتائج متقدمة جدا في مهرجانات متعددة، السنة الحالية حصلنا على جواز متعددة في عدد من المهرجانات الدولية، في مهرجان طنجة لم يحصل أي فيلم قصير مغربي على نتيجة، هذا لا أعتقد أنه يدل على أن هناك تراجع للسينما المغربية بقدر ما هناك فقط أفلام شاركت و كان لها الحظ في أن تفوز بالجوائز المخصصة، أريد أن أقول كذلك بأنه هناك سياسة خاصة لدعم الإنتاج السينمائي القصير المغربي و أنه سيتم الإعلان في الأسابيع القليلة المقبلة على تنظيم جائزة ومسابقة وطنية جديدة للفيلم القصير في بلادنا و تجعله يحتل مكانة أحسن ما هو عليه اليوم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، هناك تعقيب ؟ الأستاذ السلامي تفضل.

المستشار السيد محمد السلامي:

أتقدم بالشكر للسيد الوزير على جوابه إلا أن الجواب الذي أفضى به السيد الوزير لا يمس إلى سؤالنا بصلة نعتبر أن سؤالنا لا زال لم يجب عنه السيد الوزير. لان سؤالنا لماذا لم يحصل المثقفون المغاربة على أية جائزة هذا هو السؤال. كان الجواب خاصو يكون محصور في هذه النقطة لأننا لم نحصل على أية جائزة. لماذا ؟ هل لضعف المشهد الثقافي السينمائي المغربي أم لعدم تزويده و تدعيمه ماديا و معنويا أتم للمشاكل التي نراها في الصحف حول الوضعية التي يعيشها المركز السينمائي المغربي، خاصنا نعرفوا الأسباب لأن إلى عرفنا السبب زال العجب، هذا هو السؤال.

أما باش نتكلم على المهرجانات هذه المهرجانات نفسها ربما هناك مهرجانات لم يرض عليها أي واحد كالمهرجانات اللي تصاوبات في القرى النائية مهرجان حد كرت بإقليم سيدي قاسم، مهرجان باب بودير بإقليم تازة. هذه المهرجانات صرفت عليها أموال و لكن ما هي الفوائد التي حصل عليها الوطن من صرف أموال باهضة في مهرجانات عقيمة. كذلك نطلب السيد الوزير أن يجيبنا على سؤالنا ويضع يدنا على الداء وما هو السبب الحقيقي لعدم فوز وطننا بأي جائزة من الجوائز وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير. تفضل.

السيد نبيل بن عبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس، فقط بداية نقول بأنه الحمد لله المركز السينمائي المغربي ما كيعرف حتى شي مشكل، يتطور و نشاطه يتطور أكثر فأكثر، وأصبح يحتل موقعا متميزا على الصعيد الجهوي و الإفريقي، حيث أن كل الانتاجات في المنطقة تتجه نحو المركز السينمائي المغربي من أجل أنه يدعم الإنتاج ديال بلدان أخرى اللي توجد في وضع متأخر على الوضع اللي أحنا عليه في بلادنا. هذا أولا. ثانيا من الضروري أننا نوقعوا على الدعم اللي مقدم اليوم للإنتاج السينمائي في المغرب.كان 2 مليار سنتيم وصلنا 3 مليار سنتيم. وهناك إرادة أننا نمروا السنة المقبلة إلى 4 مليار سنتيم. وهذا الأمر أدى إلى أنه على العموم أنتاجنا السينمائي أصبح يطمح حول 15 فيلم طويل في هذا شي جديد في السنة و تقريبا 5 إلى 10 أفلام قصيرة اللي تنتج في بلادنا أكثر من ذلك هناك الآن اتفاق تم مع الإذاعة والتلفزة المغربية و مع شركة خاصة من أجل إنتاج أفلام من نوع جديد بالوسائل الرقمية الجديدة اللي غادي تكلف اقل. واللي غتمكن من أنه يكون عندنا إنتاج أقوى على مستوى بلادنا و تتنمي أكثر هذه الصناعة السينمائية، في بلادنا الآن من الضروري أن نقف كذلك على أن المغرب حصل على جوائز متعددة في مهرجانات مختلفة عبر العالم، ديال أفلام مغربية اللي في هذه السنة وهذا الشي كيدل على أنه الحمد لله المجهود بدا كيعطي الثمار ديالو. أن يكون هناك مهرجان للفيلم القصير بطنجة و أن 3 أفلام مغربية من أصل 43 شاركت و ما حصلتش على جوائز هادا الشي كيوقع. معناه أنه كانت انتاجات متقدمة أكثر وأن لجنة التحكيم اعتبرت أنه بالنسبة لهذا المهرجان هاديك الأفلام تستحق تفوز بالجوائز اللي كاينة. فلا أعتقد أنه هناك أزمة للسينما المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ونشكركم على المساهمة، ننتقل إلى السؤال الآني الموالي موجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد حول استقبال شهر رمضان المبارك للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، عبد الكريم نصيري، محمد العربي القباج.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء. زملائي المستشارين. إن شهر رمضان يحظى باهتمام كبير لدى كافة المغاربة كمسلمين لما يتميز به هذا الشهر المبارك من تكريم و تعظيم ويعرف الاستهلاك ارتفاعا كبيرا الشيء الذي يستوجب توفير كافة المواد الغذائية اللازمة وحماية المواطنين كمستهلكين من الاستغلال و الزيادة الفاحشة في الأسعار والسلامة، مما يستوجب تكثيف المراقبة على الجودة والثمن. و نحن في اليوم 14 من رمضان نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حتى يمر ما تبقى من الصيام في ظروف حسنة من حيث توفير المواد الغذائية الكافية و مراقبتها من ناحية الجودة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

والأثمنة و السلامة؟. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الإقتصاد للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس السادة المستشارين المحترمين. أولا أود بدوري أن أتوجه لكم بالتهاني بحلول شهر رمضان المبارك السعيد متمنيا لكم ولذويكم الصحة والسعادة والنجاح. فيما يخص سؤالكم الكريم ما جرت العادة بالطبع الحكومة تتخذ كل سنة إجراءات و تدابير ليمر هذا الشهر الكريم في أحسن الظروف. ولهذا 3 أشهر قبل حلول هذه المناسبة قمنا بدراسة لوضعية تموين السوق الداخلي قصد اتخاذ الإجراءات القبلية الكفيلة لضمان تموين السوق من المواد وتدارك أي نقص أو خلل بإمكانه أن يؤدي إلى استغلال هذه الوضعية خلال هذا الشهر المبارك و من خلال تحليل البيانات بالطبع و قمنا بنشر un communiqué معطى على مستوى الصحف الوطنية. فيما يخص مادة السكر هناك المخزون يعادل 3 مرات الاستهلاك. فيما يخص مادة الحليب تفوق بـ 20 ٪ الحاجيات الاستهلاكية لهذا الشهر. فيما يخص المواد القطاني، المخزون يتروح ما بين 4 و 10 أشهر من الاستهلاك. فيما يخص مادة التمور. تفوق الحاجيات 20 بـ ٪ فيما يخص الطماطم 42000 طن مقابل 38 ألف طن السنة الماضية. فيما يخص الطماطم المعلبة 1300 طن أي 20 ٪ زيادة على الحاجيات بالنسبة لهذا الشهر. فيما يخص الزبدة و الزيوت الغذائية و اللحوم الحمراء و البيضاء والتوابل فكل المؤشرات تشير إلى أن هناك تموين جيد للسوق و أنه لم يسجل لحد الآن أي خصاص في هذه المواد بالطبع عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بتموين السوق عدة اجتماعات للتأكيد على أهمية تتبع حالة السوق ومراقبة جودة المواد. كما تعلمون هناك كذلك على المستوى المحلي لجان مختلطة تقوم بعملها على جميع العمالات و الأقاليم يعهد إليها مراقبة السوق و اتخاذ كل التدابير والإجراءات الزجرية للمخالفات المرتكبة من طرف المتدخلين في هذا المجال ويمكن أن نشير أنه لم يسجل أي خلل خلال هذا النصف الأول من شهر رمضان فيما يخص المواد الأساسية أو استغلال وضعية رمضان بطريقة غير سليمة وغير صحيحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ القباج. تفضلوا.

المستشار المحترم محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس بطبيعة الحال أشكر السيد الوزير على جوابه و لا ننكر أن هناك مجهود كبير على صعيد الأسواق. لكن السيد الوزير بطبيعة الحال هناك خلل بحيث أنه فيما يخص الجودة أنا أشتري مادة من النوع الممتاز مثلا. تباع لي من النوع العادي. هناك مشكل في الوزن. اشتري مثلا خبزة ديال كيلو. آخذها أقل من كيلو الحليب السيد الوزير قلتم أنه موجود كاين بطبيعة الحال في بعض جهات المملكة خصاص في الحليب كذلك فيما يخص العسل وخصوصا السيد الوزير تعملون في شهر رمضان هذه المادة تستهلك بكمية كبيرة. هناك غش تقريبا بنسبة 99 ٪ في مادة العسل. معنى ذلك هل هناك مراقبة في هذه المادة ؟ فيما يخص كذلك كاين بعض المواد تباع فاسدة. بعض مشتقات الحليب، لذلك السيد الوزير بطبيعة الحال نتمنى أن تقوم الوزارة و كل المصالح المختصة باستدراك ما يمكن استدراكه في الأيام الأخيرة لرمضان بحيث أنه كاين بعض المواد بطبيعة الحال اللي أثمنة خيالية جدا. كاين بعض المواد اللي بطبيعة الحال فاسدة كالتمور المستوردة عن طريق التهريب من الجزائر كسوء التنظيم بحيث أنه السيد الوزير رمضان كنلاحظوا أنه الخضار كيبيع التمر و لي تيبيع البغرير، ولى تيبيع المسمن، معنى ذلك أنه كاين واحد الفوضى. ما خاصش نستغلوا شهر رمضان باش نديرو السيبة في البلاد. ولذلك السيد الوزير نتمنى أن يتم استدراك الخلل الذي وقع في ال 14 يوم الأولى في الأيام المقبلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

اشكر السيد المستشار على هذه الملاحظات. أعتقد أن هناك شيء من المزايدة والتكثير في بعض الملاحظات كيفما كان الحال ما يمكن أن أؤكد عليه هو أنه اللجان الجهوية تقوم بعملها لسلامة المستهلكين والمواطنين. هناك مراقبة للجودة مستمرة إذ يكون هناك بعض الحالات، هذه الحالات التي أشرتم إليها ليست خاصة بشهر رمضان هي حالات نلاحظها خلال السنة، يعني هي ممارسة هي ثقافة ممارسة التي يجب محاربتها و محاربتها بكل أشكال الجدية، إذن ماشي حالات مرتبطة خاصة بشهر رمضان مسألة التهريب التي أشرتم إليها ليست مسألة خاصة بشهر رمضان مسألة الغش في بعض المواد كالخبز ليست مسألة خاصة بشهر رمضان إذن هناك ثقافة ممارسة يجب أن نحاربها جميعا و الحكومة تعمل بالطبع عبر مصالحها على محاربة هذا النوع من الممارسات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي، بعد شكر السيد الوزير على مساهمته ويتعلق الأمر بوضعية المؤسسات الصحية بعد المغادرة الطوعية لعدد من الأطر في لكفاءات الطبية للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع، عبد اللطيف أو عمو، حسن واهروش، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، محمد الرايس، رحال الزكراوي، موجه إلى السيد وزير الصحة العمومية فليتفضل أحد السادة المستشارين الأستاذ: رحال الزكراوي.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد رحال الزكراوي:

شكرا السيد الرئيس، بغيت نثير انتباهكم السيد الرئيس أنه الورقة اللي عندنا فيها وزارة الصحة كتجي مباشرة مور وزارة المالية هذا في الورقة اللي وزعت للسادة المستشارين في هذا خلل. كنتمنى باش رئاسة المجلس تاخذ بعينها الاعتبار هاد الأشياء وتحاول تصلح هاد الأمور، على الأقل تخبرونا في الأول أنه كاين تغيير في هذا المجال. السيد الوزير. السادة الوزراء. إخواني المستشارين رمضان مبارك سعيد ومبروك هاد الشتا اللي طاحت اليوم.

السيد وزير الصحة باسم فريقي، بغيت نسو لكم على انعكاسات هذه المغادرة الطوعية أو اللي كيسميوها بالثقافة الشعبية départ volantaire daba DVD على وزارتكم بالطبع هاد المشكل ماكيهمش غير وزارة الصحة. كيهم الحكومة ككل. كيهم بالطبع الوزارة المختصة فاللي قامت بهذه العملية. وكيهم المغاربة ككل ولكن اضطرينا نوضعوا هاد السؤال على وزارة الصحة لأنها من الوزارات الاجتماعية كالتعليم والصحة. اللي التأثير ديالها مباشر على المواطن وعندها صلة مباشرة مع المواطنين، السؤال ديالنا السيد الوزير.

لاحظت بأنه ربما هناك انعكاسات كارثية بين قوسين ربما غتشوفوا بأنه قجرنا شويا ولا زدنا فيه ولكن كاين بعض الأرقام اللي ربما عندكم أ السيد الوزير ولكن لابد ما نعطيها. باش نبين بأن الوضعية بالأخص على وزارة الصحة والله يكون في عونكم. ما عرفناش كيفاش غاتخرجوا من هاد الوضعية هادي. هاد الأرقام بالطبع اللي ربما تقدروا تصححوا لي إلى كانت غالطة ولكن لأنها أرقام كنعتابروها رسمية. وعلى الأقل نقولوها باش الناس يعرفوها. واللي كنعتابروا بأنها هاد النتائج ديالها غاتكون نتائج سلبية على تسيير وزارة الصحة. فحسب الأرقام اللي عندنا السيد الوزير 11,6 (60 ٪) موظفين ديال وزراء الصحة مشاوا في المغادرة الطوعية. يعني النص منهم من الممرضين والنص منهم من الأطباء و الإداريين هادي الأرقام اللي عندنا و هذا بالطبع كنتفاجؤوا به في الوقت اللي كنقولوا أنه عندنا خصاص كبير. و أنتم أشرتم ليه مرارا السيد الوزير. كيفاش يمكن لينا نسمحوا لهاد الناس باش يمشيوا بالأخص الممرضين، لأنه مشى ما يقرب من 1200 ممرض عل الصعيد الوطني و احنا عندنا خصاص تقريبا حسب الإحصائيات اللي عندنا 1300 منصب ممرض اللي عندنا كخصاص على الصعيد الوطني الآن. هذا كيعني بأنه إلى عبنا كل مراكز التكوين خصنا على الأقل 10 سنين ديال التكوين باش يمكن لنا نسدوا هاد الخصاص اللي كاين الآن بدون اعتبار الناس اللي غيمشيوا في التقاعد العادي. أو الحاجيات اللي غادية وكتكبر مع السكن. يعني أنه أصبح عندنا الآن ممرض واحد بالنسبة لـ: 100.000 ديال السكان. في الوقت اللي حسب المعلومات اللي عندنا. واللي جات من وزارتكم السيد الوزير بأن 400مركز صحي على الصعيد الوطني مسدود مقفول نظرا للنقصان لأنه ما كاينش الإمكانيات لا المادية ولا البشرية باش يمكن ليكون تخدموا هاد المراكز حتى في العاصمة. عندنا واحد المركز ديال سيدي عبد الرزاق يعني في نواحي الدار البيضاء اللي بقافيهوم ممرض واحد، من بعد الممرض الرئيس ثم عندنا بعض الحالات الخاصة غنعطيوها فيما يخص مستشفى الأطفال مشاوا 14 طبيب استاذ و 5 أطباء ديال وزارة الصحة و 40 ممرض و 29 إطار إداري، هذا بالطبع غيخلق مشاكل كثيرة، لهاد المستشفى ديال الأطفال بحيث الآن حسب الإحصائيات اللي كاينة ممرض لكل 60 سرير في هذا المستشفى ثم بلا ما ندويوا على حالة قسم الإنعاش اللي بقا فارغ. هادي بالطبع كنعدوها مشاكل لأنه في الوقت اللي وزارة الصحة من الميادين الاجتماعية اللي خصنا نعتانيوا بيها و تزيدوها في الموظفين الآن نتخليوا على هاد العدد الكبير من الموظفين و بالأخص الممرضين و ما عرفتش السيد الوزير. كيفاش الحكومة كيفاش وزارتكم غادي تتعامل مع هاد الوضعية و بالأخص احنا سمعنا مؤخرا أن الحكومة أو الوزارة غادي تعيط على ناس من برا باش يجيوا يديروا هاد الخصاص لهذا بغيت نسولكم السيد الوزير. كيفاش غتعاملوا مع هاد القضية. وكيفاش غتحلوا هاد المشكل ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الصحة العمومية، فليتفضل للإجابة على السؤال مشكورا.

السيد وزير الصحة أحمد الشيخ بيد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس السيدان الوزيران، السادة المستشارين أريد في البداية أن أقدم الشكر الجزيل للسادة المستشارين أعضاء فريق التحالف الاشتراكي على طرحهم لهذا السؤال و في وقته. أريد كذلك أن انتهز هذه الفرصة لأدوع و أقدم الشكر لزملائنا و أصدقائنا الذين غادرونا بالمناسبة و أتمنى لهم طبعا مسارا جديدا في حياة أخرى. هذه العملية كما تعلمون، عملية إدارية وشمولية واستثنائية و انتقائية. ولكن في الواقع كان بالنسبة لنا الحسم بين القبول و الرفض أمران أحلا هما مر. وكان طبعا من الصعب جدا أن نجد مقاييس موضوعية للقبول أو الرفض و كان المقياس الأساسي هو أن يستمر العمل في المرفق العمومي بصفة عادية و كان المقياس الأساسي هو أن يستمر العمل في المرفق العمومي بصفة عادية و هذا ما تم فعلا. أريد كذلك أن أقول العملية لم تكن كارثية كانت مؤلمة ولكن كانت أكيد مفيدة جدا لوزارة الصحة. الأرقام مشى من عندنا 5 ٪ من الموظفين وصلنا 3247 طلب. تم الاتفاق على 76للمغادرة و تم رفض مع الأسف 33 ٪ ومن هذا العدد الإجمالي 30 ٪ في مدينة الرباط وحدها مما يعكس الخلل السابق ومما يعكس أنها فتحت أبواب جديدة لإعادة انتشار. تجديد النخب فتح مصالح جديدة لم تكن جديدة بالأخص في الرباط. كذلك أريد أن أقول أنها تتوزع على الشكل التالي الأطباء المختصون 236 أي 11 5 الأطباء العامون 60 5 135 الصيادلة 4مشاوا للقطاع الخاص رغم ما يقال les assistants médicaux 9 الممرضون 1183 هي 54٪ التقنيون

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الإداريون 614 هي 28٪. وهذه الأرقام تعكس فقط الهرمية للموظفين داخل الوزارة أريد كذلك أن أقول أن 70 ٪ من هؤلاء ذهبوا من 10 مدن كبيرة و أن المدن النائية والمدن البعيدة و الجبلية بعضها يغادره أي أحد هذا طبعا كان صعب جدا فيما يتعلق مثلا باختيار من سيذهب و من سيبقى. كما قلت لكم هذان اختياران. أمران صعبان طبعا و مؤلمان. كذلك أقول أن 30 ٪ من المجموع من مدينة الرباط و بالأخص من المركز الاستشفائي الجامعي للرباط و هو أكبر مستشفى و أقدمه عندنا و كان فيه اكتظاظ كبير جدا. هناك مصالح كانت فيها حتى لـ: 25 أستاذ جامعي و معدل العمليات الجراحية في اليوم 0,53 عملية جراحية في النهار، هذا باتصال مع المردودية و أكثر من ذلك وبالتالي بالنسبة لنا هذه عملية جراحية في النهار. هذا باتصال مع المردودية وأكثر من ذلك وبالتالي بالنسبة لنا هذه عملية ايجابية لأنها أولا مكنتنا من إعادة انتشار بعض المصالح تشبيب الأطر وبالأخص الأطر التقنية المدربة على الثورة الرقمية، تحسين الأداءات في بعض الأماكن كان فيها اكتظاظ يومي، و الازدحام على المركبات الجراحية بالأخص ولكنها طبعا التخفيف من ضغط الكتلات الأجرية، كانت 64 و الآن هبطات ل 60 وهذا شيء مهم و سينعكس على التسيير وعلى تجهيز ولكن طبعا نحن نألم لأننا غادرنا إخوان و أصدقاء وزملاء غاليون علينا قبل أن تنتهي مدة عملهم لديهم معنا في هذه الوزارة، لذلك أقول أنها فرجت على أناس كانوا يشتغلون في ظروف صعبة لديهم أمراض مزمنة و يشتغلون و يئنون في صمت و الآن تمر مغادرتهم في ظروف تحفظ كرامتهم، وفي ظروف مريحة هذا هو مجمل هذه العملية، اللي أرى شخصيا أنها ايجابية و قد بدأنا الآن نوظف 1300 منصب جديد لكي تعيد انتشار هؤلاء على الأماكن الشاغرة و إن شاء الله نتمنى أن تكون ليدنا مناصب مالية كثيرة في السنة المقبلة حتى نتمكن من إعادة التوازن بين المدن البعيدة و القريبة من المركز وبالأخص بين العالم القروي والجبلي والمدن الشاطئية. شكرا.

لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ رحال الكراوي.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

شكرا السيد الوزير بالطبع كيفما قلتو السيد الوزير العملية كيفما كتقيموها إيجابية. ولكن مؤلمة في نفس الوقت لأنه ما كانش بيدكم لأن هذا قرار ديال الحكومة. وكنظن أنه الناس اللي طالبوا كان من الضروري باش يمشيوا ما يمكنلناش نحسبوا الناس اللي طالبو ولكن القضية اللي بغيت نشير ليها فهاذ التعقيب وهو قضية إعادة الانتشار هذا بالطبع طلب وكنظن بأنكم غاتاخذو بيه السيد الوزير باش هادا إعادة الانتشار تكون باستشارة الفرقاء الاجتماعيين كلهم، لأنها حتى تكون ربما شيئا ما مؤلمة إلى ما كانتش في هذه الظروف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة فلننتقل إلى السؤال الآني الموالي و هو موجه إلى السيد وزير العدل حول التأطير و الإرشاد الديني داخل الإصلاحيات للمؤسسات السجنية للمستشارين المحترمين السادة: محمد جوهري، أحمد المنتصر، حميد المودن، لحسن أمزوغ، حميد كوسكوس، محمد عدال، عبد الرحيم دندون، الصوالحي بوز كري ابراهيم فاضلي، محمد اشنينة، فليتفضل الأستاذ المودن.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس السيد الوزير، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين.

أولا أقول رمضان سعيد و عودة ميمونة لدورتنا العادية تفتقر المؤسسات السجنية و مراكز الإصلاح والتأهيل الخاصة بالأحداث والجانحين لتقوية الجانب الروحي الذين هو أساس التقويم الإصلاح لنزلاء هذه المؤسسات. ويلاحظ الضعف إن لم نقل انعدام هذه الوسيلة في هذه المؤسسات والأمر لا يتعلق بوزارتكم فقط السيد الوزير ولكنه يتعلق بوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية و وزارة الشبيبة والرياضة الشيء الذي يستدعي تنسيق و تكاملا بينا هذه الجهات طبعا تحت مسؤوليتكم المباشرة. لكل هذا نسائلكم السيد الوزير أولا: هل يحظى هذا الجانب التربوي الروحي بعناية وزارتكم ثانيا: ما هو البرنامج الذي وضعتوه خلال هذه السنة وفي الأشهر الحرم الحالية و المستقبلية ؟ شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير العدل. فليتفضل مشكورا

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس السادة المستشارين المحترمين السؤال المطروح يتعلق بالمجهودات التي تبذلها وزارة العدل وطبعا مديرية إدارة السجون التابعة لها فيما يخص إشاعة ثقافة روحية والاهتمام بالإرشاد الديني و الوعظ داخل السجون أجيب أولا بأنه لا يمكن أن أقول و أتقف بأنه هذا المجهود منعدم أبدا. بحيث القانون المنظم للسجون ينص على أنه ضرورة الاهتمام بالجانب الروحي و الفكري للنزلاء عبر خلق ظروف تمكنهم من أداء شعائرهم الدينية إضافة إلى دروس الوعظ والإرشاد الديني. وعلى هذا الأساس أقول بأنه أولا إدارة السجون خلقت فضاءات لممارسة الشعائر الدينية بمختلف المؤسسات السجنية واهتمت في الآونة الأخيرة بتوسيع الثقافة الدينية والخلقية عبر تزويد المكتبات بالعديد من الكتب الدينية المتنوعة وكذا بالمصاحف القرآنية التي تتوصل بها من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، من شأنها تنقية نفسية السجين من الترسبات الفاسدة و إصلاحه وضعه في الاتجاه الصحيح. ومن جهتها تقوم المجالس العلمية الإقليمية بعدة أنشطة دينية داخل

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المؤسسات السجنية، خاصة في شهر رمضان الأبرك كما تعمل المؤسسات السجنية على مكاتبة نظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل تزويدها بوعاظ ومرشدين لتقويم دروس وحصص في الوعظ والإرشاد الديني لفائدة السجناء وقد بلغ عدد المنتدبين من طرف المجالس العلمية بالمؤسسات السجنية 80 مؤطر بالإضافة إلى ذلك تتوفر بعض المؤسسات على قنوات تلفزية محلية تبث دروس الوعظ والإرشاد وبعض الأشرطة الدينية مثل الدروس الحسنية والبرامج التوثيقية المصورة مثل سجون طنجة و أوطيطة و مركز الإصلاح بسطات والدار البيضاء ومن ناحية أخرى فإن المديرية تفتح أبواب المؤسسات السجنية لكل فعاليات المجتمع المدني و الهيئات و الجمعيات المختصة في هذا المجال قصد المساهمة بتأطير الجانب الروحي للسجين موازاة مع الأنشطة الثقافية والرياضية كالمسرح إلى غير ذلك، وفي هذا الإطار أيضا اهتمت المديرية كذلك بالنزلاء الأجانب حيث تمكنهم من الاتصال بكل حرية بالهيئات الدينية الأجنبية المعتمدة بالمغرب لتمكينهم من كل ما يساعد على تلبية حاجاتهم الروحية كالاحتفال بعيد ميلاد المسيح مثلا. و من جهة أخرى تتوفر العديد من المؤسسات السجنية و مراكز الإصلاح والتهذيب على فرق موسيقية أو مسرحية تقوم بأنشطة مختلفة في المؤسسات ترمي إلى العناية الروحية بالسجناء والمعتقلين والترويح على نفسيتهم لتسهيل إدماجهم، يضاف إلى ذلك ممارسة العديد من السجناء لأنشطة فنية وأدبية مختلفة كالرسم والكتابة و تتوفر متخلف المؤسسات السجنية لأنشطة فنية وأدبية مختلفة مختلفة كالرسم والكتابة و تتوفر متخلف المؤسسات السجنية على خزانة للكتب بعضها يضم عددا مهما من المؤلفات مثل مركز الإصلاح بسطات والدار البيضاء اللذان يتوفران على خزانة كل منهما على أكثر من 5000 كتاب و مركز الإصلاح بسلا 2134 كتاب كما تتوفر أغلب المؤسسات السجنية على ملاعب وفضاءات رياضية تتم بها ممارسة العديد من الرياضات الجماعية والفردية بما في ذلك دوريات لكرة القدم وقد رأينا أخيرا الدوري الذي تشارك فيه قدماء اللاعبين في كرة القدم اللذين لعبوا مباراة مهمة مع السجناء ومن جهة أخرى فإن السجون تنظم عدة لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني تتمثل في إحياء سهرات وعقد ندوات لفائدة النزلاء بالإضافة إلى مشاركة النزلاء في أنشطة فنية و تربوية خارج السجون وإذا كانت وزارة العدل تبذل جهودا جبارة مع مديرية إدارة السجون من أجل النهوض بالتربية الروحية والفكرية للسجناء، باعتبارها عاملا حاسما في تأهليهم من أجل إعادة إدماجهم و تنفتح من أجل ذلك على قطاعات حكومية وأخرى مهتمة معنية فإن البرنامج أبعد من أن يكون مكتملا بسبب إكراهات كبرى تعرفها السجون كالاكتظاظ الذي يحول دون توفير الفضاءات المناسبة لانجاز بعض البرامج الدينية والتربوية، كذلك ضعف التأطير البشري وغيرها من الاكراهات الأخرى كما ذكرت شكرا السيد الرئيس السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لكم الأستاذ المودن في إطار التعقيب تفضلوا

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الوزير على المعلومات. الحقيقة مهمة التي كنا نفتقدها في الحقيقة. في هذا سؤالنا كان فقط ليعرف هؤلاء وأولئك الناس أن البرلمان المغربي يضمهم ضمن المواطنين المغاربة ككل ونحن استفسرنا وأنتم وضحتم ولكن نتمنى كما قلتم المزيد لهؤلاء أو لأولئك الناس لأن الجانب الروحي هو جانب مهم جدا لأن الإنسان وبالأخص الشباب، بما يدخل إلى هناك يظن أنه قد انتهى من الدنيا ولكن لما يعي أنه موجود وأنه مسلم و أن الله قد كتب عليه ذلك فلابد هذا النوع من العلم وهذا النوع من التوعية على الأقل تقنعه أن يصبح مواطنا صالحا عندما يخرج من هناك. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. ننقل إلى الجزء الثاني من جدول أعمال المجلس لمعالجة بقية الأسئلة للسادة المستشارين وتنصب هذه الأسئلة حول قطاعات مختلفة سيتولى الإجابة عنها السادة الوزراء الذين تتعلق بهم هذه الأسئلة ونواصل عملنا مع السيد وزير العدل، والسؤال الموجه إليه حول العقوبات البديلة للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، أحمد المالكي، محمد الشافعي، عبد القادر النميلي، محمد الكنفاوي، إدريس الراضي، فليتفضل الأستاذ أحمد المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير عرف فالمغرب خلال الأواني الأخيرة بفضل مبادرات العديد من الطاقات الحية، على رأسها المجتمع المدني تناميا لمفهوم إعادة إدماج السجناء وعيا وإحساسا متزايدا بحقوقهم وأوضاعهم وفي هذا الإطار تعد العقوبات البديلة على سبيل المثال لا الحصر أداء أشغال ذات مصلحة عامة نموذجا محمودا متعاشيا تماما مع الدينامية الإيجابية المرتبطة بالسجين المغربي من أجل هذا نتساءل معكم السيد الوزير المحترم عما يلي:

لماذا لا تفتح الحكومة ورشا للتفكير حول سبل وشروط اعتماد العقوبات البديلة بالمغرب؟ خصوصا وأن انعكاس الايجابي لهذه الأخيرة سيلمس على عدة مستويات من أهمها التخفيف من الضغط الحاصل في لمؤسسات السجنية وميزانية الدولة؟ شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد وزير العدل:

سيدي الرئيس، شكرا للسادة المستشارين لا بالنسبة للسؤال الأول

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ولا بالنسبة لهذا السؤال على اهتمامكم بنزلاء السجون. وفعلا سيكون لهذا أثر ووقع كبير على نفسيتهم على أساس أن البرلمان يهتم بأوضاعهم ويساهم في إيجاد الحلول حتى يمكن أن نضمن إعادة إدماجهم داخل المجتمع.

السؤال حول العقوبات البديلة هو سؤال فعلا يمكن أن أقول هو آني بالنسبة لجميع المهتمين للسياسة الجنائية في العالم ومنها بلدنا وقد تتبع السادة المستشارون نتائج المناظرة الوطنية التي نظمتها الوزارة حول السياسة الجنائية والتي انتهت إلى عدد من التوصيات أقول البعض منها فلكي ندرك أهمية العقوبات البديلة التي يمكن أن تعوض الحكم بالعقوبات السالبة للحرية أعطي فكرة حول توزيع الجريمة بالنسبة لبلدنا حتى ندرك أهمية الاهتمام بالعقوبات البديلة بحيث عندنا 50٪ من الساكنة القارة بالسجون العقوبات فيها الصادرة ضدها تقل عن سنتين حبسا 18٪ منهم تتراوح العقوبة الصادرة ضدهم بين سنتين وخمس سنوات 25٪ منهم هم الذين تفوق العقوبات الصادرة ضدهم أكثر من خمس سنوات معنى هذا أن 80٪ من العقوبات الصادرة هي عقوبات في قضايا بسيطة إذن الجريمة في المغرب بصفة عامة ليست جريمة بالكيفية المتعارف عليها أنها جريمة منظمة وجرائم خطيرة ولكنها جرائم بسيطة تتعلق إما بجرائم الأشخاص والجرح والاعتداءات بصفة عامة وإما بجرائم الأموال وتأتي في مقدمتها السرقات الصغيرة لهذا الاهتمام بهذه الفئة التي تشكل 80٪ مهم. وجاء قانون المسطرة الجنائية بنظام بديل للعقوبة وهو العدالة التصالحية عندما يتعلق الأمر بعقوبة تقل عن سنتين حبسا فوكيل الملك له الحق في أن يبادر مع الأطراف بإمكانية الصالح على أساس أن الضحية يأخذ التعويض المناسب المتفق عليه ويؤدي الشخص الذي اعترف بفعله نصف الغرامة المنصوص عليها في القانون للخزينة وتقع المصادقة على هذا الاتفاق من طرف رئيس المحكمة ويحفظ الملف بحيث لا يسجل في سوابق الشخص ولا تشتغل به محكمة الموضوع فهذه المسطرة نحن الآن نسعى من أجل إقناع وإشاعة ثقافة لدى النيابات العامة لتطبيق هذه المساطر والالتجاء إليها. طبعا هناك صعوبات وخاصة الوقت الذي يجب أن يطرح فيه إمكانية السداد ما بين الناس والصلح لأنه في الوقت اللي كيكون الجريمة يا لاه حصلات تتكون الأعصاب متوترة و من الصعوبة الوصول إلى حل لهذا من الأشياء التي اهتممنا بها، اختيار الأشخاص أي ممثلي النيابة العامة الذين يقومون بهذا العمل أن يكونوا من الأشخاص الذين لهم إمكانية الصبر والإقناع للوصول إلى هذا التدبير اللي هو الصلح، فعلا من الأشياء التي تقررت خلال هذه السنة و هو تنظيم دورات تكوينية لممثلي النيابة العامة المنشغلين بملف التصالح دورة تكوينية داخل المعهد حتى يمكن أن تضيف إلى ثقافتهم القانونية ثقافة ثقافة تهم الجانب النفساني أو الجانب الاجتماعي كذلك والجانب التواصلي فيما يخص عملهم، كذلك هناك. حسب توصيات المناظرة ؟ التفكير في إنشاء آليات جديدة لحل النزاعات البسيطة خارج النظام القضائي، و هنا كاين نظام الوساطة، طبعا اللي هو عندو واحد الجذور في بلادنا اللي هو ما أشخاص تيكونوا في المجتمع مهيئين للقيام بهذا الدور المتعلق بإحداث الصلح و السداد وحل المشاكل بين الناس. تم كذلك مراجعة العقوبات السالبة. بما أنه ؟ وهذا في إطار العمل الذي نقوم به لمراجعة القانون الجنائي ؟ هناك لجنة مختصة تشتغل لأجل مراجعة القانون الجنائي على أساس الإنزال بالعقوبات في بعض القضايا إلى مستوى اللي تطبق فيهم مسطرة الصلح، يعني تصبح العقوبة فيهوم من سنتين إلى أقل. هذا كذلك إجراء اللي نقوم به. كذلك لابد من الانفتاح على البدائل كلها اللي هي موجودة و متعارف عليها عالميا كل هذا يهدف إلى إشاعة ثقافة محاربة الجريمة وفي نفس الوقت كلما لمسنا إمكانية إصلاح الشخص والتوبة إلا و نتيح له الفرصة حتى لا يعود إلى ارتكاب الجريمة، تم أن نخفف كذلك من البطاقات التي نسجل فيها سوابق لمواطنين في قضايا بسيطة التي يمكن أن تؤثر لا على عملهم ولا على علاقتهم داخل المجتمع و لا على معاملاتهم بصفة عامة. إذن كاين هناك الآن مجهود و ستكون لنا فرصة إن شاء الله لتقديم أمام لجنة العدل والتشريع ملامح الإصلاح حول القانون الجنائي و السياسة الجنائية التي رسمناها والتي اعتقد أنها ستكون إن شاء الله وجه مكمل للمنظومة القانونية المغربية لترسيخ دولة الحق و القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه لكم أيضا حول الأحكام القضائية لصالح العمال التي لا تنفذ للمستشارين المحترمين السادة: خليد العلمي لهوير، محمد عشاب، محمد المرس، أحمد الزايدي، محمد بورمان، عمر الادريسي، عبد المالك أفرياط، اعمر اجمايلي، مصطفى الشطاطبي، محمد لشكر، محمد دعيدعة، أحمد أخميس، الكلمة للأستاذ أخميس. تفضلوا.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين في الحقيقة سؤالنا هذا وضعناه و طرحناه منذ سنة تقريبا ومع ذلك لم يفقد راهنيته لأن المشكل الذي يطرحه مازال مستمرا وبحدة أكثر وأشد. ونص سؤالنا هو كالآتي. إن الأحكام القضائية لا تصدر إلا لأجل التنفيذ إنصافا لأصحابها وتمكينهم من حقوقهم المسلوبة والأحكام في مختلف محاكمنا كما هو معروف تصدر باسم جلالة الملك ونحن نعتبر أن عدم تنفيذها هو إخلال بالمسؤولية و بالأمانة بل هو مس مباشر بالعدالة والقضاء. وما يؤسف له كثيرا في هذا المضمار أن المتضررين أساسا من عدم التنفيذ هم المستضعفون و المقهورون و المستغلون من طبقة عاملة و مواطنون عاديون لأن أغلبية الأحكام التي لا تنفذ هي التي تحكم لصالح هؤلاء و أما عندما يتعلق الأمر بأحكام قضائية لصالح ذوي النفوذ والجاه والمال فإنها تعرف طريقها للتنفيذ و بالنفاذ المعجل. الأمر الذي يعني التعامل والكيل بمكيالين في هذا الصدد نستحضر العشرات إن لم نقل المئات من الأحكام القضائية الضارة لصالح العمال و لم تعرف طريقها إلى التنفيذ رغم أنها صدرت

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

منذ سنوات و إن كنا نطرح هذا المشكل كإشكال عام لأنه كان و ظل ظاهرة مقلقة تضع عدالتنا و قضاءنا و سلطتنا التنفيذية أيضا في الميزان و إن كنا نطرح كما قلت المشكل كإشكال عام فإننا نستحضر الآن نماذج فقط صارخة في هذا المجال:

1 - فقط هذه الأحكام التي صدرت لصالح العمال و بشكل نهائي نماذج فقط صارخة من مدينة واحدة.

مدينة الدار البيضاء:

أولا: عمال شركة (كوميطرا) للنقل البالغ عددهم 129 عاملا والذين حكمت لصالحهم المحكمة ابتدائيا واستئنافيا سواء تعلق الأمر بالأجرة أو التعويض أو الطرد التعسفي. ولكن الأحكام مازالت حبرا على ورق. بل أكثر أن الشاحنات 29 لشاحنة صدر الحكم بحجزها سرقت محركاتها.

ثانيا: شركة (صايا) فيها 400 عامل حكمت المحاكم أيضا لصالح العمال ولم تنفذ الأحكام القضائية التي امتدت أكثر من 5 سنوات.

ثالثا: شركة (فوندري) 90 عامل (ما زوريك أفريك) 240 عامل. (صوكوفراما) 450 عاملة. (روصول كيوط) 50 عامل (صوماوا) 140 عامل... كل هذه فقط نماذج من العديد من القطاعات التي حكمت لصالحها لكن مع الأسف لم تنفذ لذلك نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم بشكل عام لأجل ألا تبقى الأحكام القضائية مجرد حبر على ورق ؟ ثانيا: ماذا تنوون القيام به من أجل تمكين عمال القطاعات المذكورة وغير المذكورة و هي كثيرة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم ؟ ثالثا و كسؤال إشكالي عام هل يبقى للقضاء وللعدالة معنى ومصداقية في ظل استمرار ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية التي تصدر في مختلف محاكمنا؟ شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير العدل للإجابة عن السؤال. فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العدل:

شكرا للسيد المستشار. أريد قبل أن أتطرق للجواب على السؤال أن أؤكد أنه بالنسبة للقضاء لا توجد طبقية بحيث الأحكام التي تصدر لا يراعي فيها القاضي هل هذا ينتمي إلى طبقة ميسورة أو إلى طبقة مقهورة و جميع القضايا الموجودة في المحاكم كلها يمكن القول أن 99٪ تهم غير المقهورين، بحيث هذه القضية مين كنهضروا على حوادث السير و الأرامل و هادوك الناس و إلى آخره اللي يحكم ليهوم بالتعويض على من كيتحكم ؟ كيتحكم على شركات التأمين. شركات التأمين هي اللي كنمشيوا ننفذوا عليها بحيث أنا قبلت هذا السؤال و لو أنه كان يمكن يكون سؤال كتابي وهو يهم 2 أو 3 حالات معينة. يعني لماذا ؟ لأنه فعلا باش نبينوا حتى بالنسبة للجهاز القضائي و الأجهزة الساهرة على التنفيذ بأنه خاص تعطى العناية لمثل هذه الملفات اللي تيكونوا فيها أكثر من طرف لما نتكلم على شركة فيها 400 عامل ماشي ساهل أن يبقى الحكم يتجرجر داخل المحاكم ولا ينفذ بحيث تأثيرها يكون كبير وصعب. لماذا أقول هذا لأنه إلى حين نجاوب على جميع القضايا كل قضية على حدى في المحكمة عندنا أكثر من 2 مليون ونصف قضية تروج. بحيث صعيب عل وزير العدل أنه وقتما ? شي قضية- يشكي شي حد، غادي نجي نجاوب عليها على سؤال و لهذا اعتبرت أن هذا كمثال وكمدخل باش نعطي فكرة على قضية مسطرة التنفيذ وكيف نعالجها. واعتقد أن هذا هو الغاية. ديال السادة المستشارين اللي وضعوا هذا السؤال. فغادي نجي لهاد المثال ديال النازلة اللي طرحتوا في سؤالكم. متعلقة بشركة (صابا) المحكمة التجارية بالرباط قضت بتاريخ 2000-04-27 ببيع الأصل التجاري الجاري في ملك شركة أرباح بلاستيك صابا. وقد أيد هذا الحكم بتاريخ 2003-04-10وتجري فيه حاليا مسطرة الإنابة في التنفيذ من طرف المحكمة التجارية بالدار البيضاء. إلا أن البيع بالمزاد العلني للأصل التجاري. وتوزيع منتوج البيع على المحكوم لهم الدائنين العاديين والمرتهنين والعمال لم يتأت إلى حد الآن لأنه في التواريخ المحددة للبيع ومنها في 2004-04-02 و 2005-05-03 لم يتم تقديم أية عروض مع الإشارة أنه من أجل تسهيل البيع تم الإعلان عن البيع الأصل التجاري في الموقع الالكتروني للمحكمة التجارية بالدار البيضاء و سيتم تحديد تاريخ جديد للبيع في القريب العاجل. بحيث هذه إجراءات ترتبط بشكليات يمكن نقول بأن هذه الشكليات معقدة. و لابد أن تراجع وانا متفق معكم وكاين أساليب اللي كيعطيها القانون للشخص سيء النية باش يمكن له يزيد يماطل. لأنه مثلا في هذه الحالة الشركة تلتجئ ? عند التنفيذ عليها ? للبيع الإجمالي للأصل التجاري. تدخلك في مسطرة معقدة و بعد تقرير البيع تتعاود العروض خاص تكون تامة إلى آخره والعرض يكون مناسب في الأول إلى ما كانش كيتلغى بحيث يستفيدون من تعقيدات المساطر اللي هو بالنسبة للمحكومة له ماشي مسؤول عليها ولكن السيئ النية المتقاضي يستغل هذا. وهذا ما حصل بالنسبة لهذا الملف. ولكن احنا الآن متتبعون و حريصون على أنه لابد أن يقع حد لروجان هذا الملف. ولابد أن يعرف طريقه نحو التنفيذ بصفة عامة غادي نتكلم ليكوم على آشنو عملنا فيما يخص المجهود. أنا متفق معكم أن أي حكم إن لم ينفد ما غادي يكون عندو أي قيمة و أي مصداقية ولهذا نحن نعمل جميع جهودنا مين جيت لوازرةالعدل، أنظم حملات سنوية باش نصفيوا مخلف التنفيذ. غانقول ليكوم في 2003 تم تنفيذ 70813 ملف خلال شهرين. سنة 2004 خلال نفس المدة نفذنا 86795 ملف و سنة 2005 تم تنفيذ 92408 ملف. هذا في مدة شهرين. ولكن درنا لجنة قارة و دائمة في وزارة عدل متبعة التنفيذات. أسبوعيا تيكونوا عندنا الإحصائيات. بحيث معنى أن الحملة هي أصبحت جملة دائمة ونهتم بالملفات ذات الطابع الاجتماعي وأنا قلت للسادة ممثلي المركزيات النقابية التي عندهم لوائح ملفات متعثرة في التفيذ يدليوا بيها للوزارة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

باش يمكن لينا نتابعوها. لأن هذا الجانب تنعطيوه واحد العناية كبيرة نظرا إلى أنه فعلا هادوا ناس تيكونوا في الحاجة الأحكام لابد أن تنفذ داخل الأجل لهذا هناك مجهود، ولكن أقول ما وصلناش. احنا الآن أمام تعقيد ديال المساطر و شكلنا لجنة داخل وزارة العدل تشتغل من أجل تبسيط المسطرة المدنية فيما يخص مسطرة التنفيذ وهي الآن إن شاء الله في القريب سنقدم مشروع قانون لإعادة النظر في مساطر التنفيذ حتى يمكن أن نعطي المصداقية لأحكام شكرا لكم على السؤال شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب تفضلوا.

المستشار السيد أحمد اخميس:

السيد الرئيس السادة الوزراء السادة المستشارين. رمضان مبارك سعيد وأعاده الله عل المغاربة وهم ينعمون بديمقراطية حقيقية و بعدالة اجتماعية وبدولة فعلية للحق والقانون فقط أريد أن أذكر السيد الوزير أن سؤالنا لا يهم حالة وحالتين بل هذه الإشكالية يعانيها العديد من الأجراء و المواطنون على حد سواء. فعلا هناك العديد من الأحكام. أنا ما بغيتش نسرد ليك واحد العديد ديال المؤسسات اللي كتعاني من إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية احنا نسجل أننا غنحيلو عليكم اللائحة و اذكر أنه أيضا إبان الحوار الاجتماعي طلب منا أن نقدم لائحة للعديد من الأحكام غير المنفذة و قدمناها فعلا هناك منها من وجد طريقه إلى التنفيذ ولكن هناك العديد من الملفات لازالت عالقة وهذا طبعا يثير مسألة مدى جدوى هذه الأحكام، وخاصة أن المعنيين بها هم أجزاء هم بسطاء و يشكلون الطرف الضعيف في هذه الحالات والعديد مهم الآن يتسول. احنا بحكم هذه المهمة اللي كنعتبروها نضالية انه يوميا أننا نعاني من هاد الإخوان اللي يوميا كيتشكاوا وأغلبيتهم الآن يتسول. أغلبيتهم الآن حتى أطفالهم ما تمكنوش أنهم يقريوهوم. معناها أنها معاناة حقيقية تضاف للمآسي الأخرى التي يعرفها مجتمعنا أيضا أنا أسجل أن السيد الوزير يقول أنه معاناة حقيقية تضاف تضاف للمآسي الأخرى التي يعرفها مجتمعنا أيضا أنا أسجل أن السيد الوزير يقول أنه القضاء لا توجد فيه طبقية. مزيان ولكن ما نطلع عليه في الصحف و بإحدى المجلات يمكن أن يعطي عكس هاد الشي. احنا غير مجلة مؤخرا كتقول لنا بأن السيد كاتب عام ديال الوزارة راه استدعى متقاضين للمكتب ديالوا. وهدد بعضهم لكون أحد المعنيين بالملف له جهات نافذة وهذا الشخص الذي هو مدير لشركة نحن نعيش معه مشكل كبير في الدار البيضاء، بحيث أنه يرفض حتى الحضور إلى جلسات الحوار مدعيا. أنه لا أحد يمكن أن يجبره على ذلك. لن ذكر الاسم. ربما السيد الوزير عرفتوا من اعني بذلك. وهذه المسألة تسيء لاستقلالية القضاء. إلى كان فعلا حدث هاد الشي فهاد الشي كيطرح أكثر من تساؤل بغينا واحد التوضيح في هذا الإطار إذن السيد الوزير أنا أعتقد بأنه مسألة مصداقية القضاء واستقلاليته أيضا المؤشر الحقيقي ديال دولة الحق والقانون تمكن في تنفيذ الأحكام القضائية خاصة التي تصدر لفائدة المستضعفين والمظلومين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير. في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس. فعلا بالنسبة لمضامين السؤال فهمنا الرسالة و انتظر إذا كانت هناك لائحة ملفات، أنا مستعد لأسهر على أن تأخذ طريقها نحو الحل، بالنسبة للإشارة اللي عمل السيد المستشار أقول لكم بأن هناك مبالغة من طرف بعض الصحف، هاد القضية هادي تتعلق بإخوة من أم و أب واحد. جاوا رفعوا رسالة للوزارة يطرحون فيها الإشكالية في إطار ما تكلمت عنه ديال أنه تنحاولوا لما يكون نزاع وسط عائلة أنهم يوصلوا لحل الصلح أحسن ما يبقاوا في الدعاوي فيما بينهم وهو ما البارح كبروا و نشئوا في بيت واحد وتحتضنهم أم واحدة. يصبحوا يتصارعون داخل المحاكم هذا لا أقل و لا أكثر و هذا في إطار عمل اللي يمكن يقوم به أي مسؤول قضائي لم يكن هناك أي إجبار. ولم يكن هناك أي تأثير ولا أي شي بالنسبة لهذه القضية بحيث هو فقط للحد من نزاع و للمحافظة على علاقة أسروية داخلة، لا ارتباط لها لا بشخص ما هو منصبه. ما هي مسؤوليته ؟ و لا أي شيء. بحيث هذا هو القضية و من بعد. طلبوا مهلة من أجل التفكير لكن التوتر بينهم تيظهر لي و الخلاف كان أكثر حدة. و لم يقع أي شيء و القضاء يتولى هذه القضية بكل نزاهة و بكل استقلالية. وعدم تأثير أي طرف على الآخر. وهذا شي أنا أوجهه في كل شي. أقول لكم و احنا صايمين وهذا شرف على أن ما يقال عن استقلال القضاء. اعطيوني ملف اللي السيد وزير العدل تدخل فيه. أنا كنتحدى هاد القضية هادي. لأنه القناعة ديالي و التشبع ديالي ماشي فقط في شعار "استقلال القضاء". القاضي المستقل" هذا الشعار اللي رافع "القاضي المستقل" هو اللي كيحمي راسو لا من وزير العدل و لا من السلطة و لا من سلطة المال. لأن المشكل اللي عندنا احنا في المغرب. ما بقا حد يتدخل من السلطات في القضاء. نقولها لكم. سلطة المال هي الحاجة اللي كنحارب يوميا. هي اللي فاسدة لنا القضاء. وسلطة المال لا تتعلق بشعار استقلال القضاء. نديروه في الدستور. نديروه في القانون. نديروه فين ما بغيتي. كتتعلق بالقاضي المستقل. أي أن هذا الشخص هو يكون عندو قناعة بأنه مستقل وخاصو يحكم بالعدل و الإنصاف هذا هو الشيء اللي كنعملوا جهدنا من أجله. و لقيت ناس اللي ما يستحقوش هاد الصفة هذا هو الواقع ولكن نحاول ما أمكن المجلس الأعلى للقضاء يحاول أن ينظف و أن هاد الناس اللي ما صالحينش للقضاء. تنقول لهم (الله يهنيكم) تحركوا سيروا ديروا حاجة أخرى ولكن باش نأكد لكم بأنه باش نقطعوا الدابر راه لا يوجد أي تدخل و أنا لما اجتمع مع القضاة إلى تدخل أي واحد من الإدارة المركزية خبروا الوزير هذه القضية و أنا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أقولها الآن علنية فالمواطنون خاصهم يساعدونا لأن قضية الرشوة و المس بالاستقلال تتعلق بالمتقاضين علاش المتقاضي تيبغي ياخذ اللي ماشي فحقو ولا يمشي يخلص الفلوس ويعطي الرشوة باش يظلم الخصم ديالو. هادي أخلاق وتربية اللي خاصنا نحاربوها داخل المجتمع. راه اللي كيسيئ هو ما المتقاضين وهاد الشي اللي تكلمتوا عليه لو ديك الشركة قدرت مصلحة هادوك العمال وقبل كاع ما تديروا ليها التنفيذ لا والو كان يمكن ليها تعطيهوم حقوقهم واش كنا نوصلوا لهاد الدرجة هادي ؟ ولكن داك الإصرار على أخذ الحق ديال الناس. النبي (ص) يقول اللي تحكم لو بواحد الشي ولكن هو راه ماشي فحقو بحال إلى إني اقطع له قطعة من النار. واخا يكون عندو حكم. لأن القاضي يمكن له يخطئ لكن هذا هو المشكل اللي عندنا مشكل تربوي اخلاقي. وهذا ما نسعى إليه من أجل التغيير داخل الثقافة داخل المجتمع. باش يمكن فعلا نقولوا بأننا عندنا قضاء مستقل نزيه يحظى بالمصداقية و ثقة الجميع شكرا لكم على هذا السؤال و على إثارة هذه الإشكالية لكي أجيب عليها. شكرا السيد الرئيس و أستسمح على هذا الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم جميعا. أشكر لكم السيد الوزير. على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة. ونختقل إلى قطاع التجهيز و السؤال موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول استفحال ظاهرة ضياع المواد المستوردة بالموانئ للمستشارين السادة: خيري بلخير، لحبيب لعلج، الكلمة للأستاذ لعلج تفضلوا.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير. الإخوة المستشارين كما جاء في السؤال فإن أغلبية المستوردين أصبحوا يشتكون من ظاهرة ضياع المواد المستوردة، وفي ظروف غامضة خاصة بميناء الدار البيضاء الذي يعتبر من أهم الموانئ المغربية وهذا ما يتفرع عنه عدة مشاكل و اصطدامات مع مختلف الإدارات التي تتدخل في عملية الاستيراد. كما لجمارك و مكتب استغلال الموانئ و المعشرين... إلخ. وبما أن العملية غالبا ما يتدخل في صلاحيتها و اختصاصاتها وزارات وقطاعات حكومية مختلفة بمسؤولية تبقى تتقاذفها كل الجهات السيد الوزير. إن هذه الظاهرة أصبحت تعرف تزايدا ملحوظا و هذا ما يمكن أن تزكيه التقارير الموجودة لدى مصالح الأمن الوطني بالموانئ. فلذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير و الإجراءات الزجرية التي ستتخذونها للحد من هذه الظاهرة، اعتبارا لأن الموانئ هي مدخل للمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على السؤال تفضلوا مشكورا.

السيد وزير التجهيز والنقل كريم غلاب:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمون،

فجوابا على هذا السؤال. قبل كل شيء. أعطي بعض التوضيحات حول مسطرة استيلام السلع داخل الموانئ وداخل ميناء الدار البيضاء على الخصوص، فخلافا لما جاء في السؤال هذه العملية تتم وفقا لمسطرة واضحة تحدد بشكل معروف من الجميع مسؤوليات جميع المتدخلين. فعلا هذه العملية تتم بعدد من المتدخلين بما فيها المرافق أو الشركات العمومية التي تعمل في الميناء و الخصوصية وأريد أن أذكر بالأساس عملية التحقق والتأكد من السلع المراد فراغها بالمقارنة مع الوثائق والمستندات المتعقة بهذه العملية، لأن هذه العملية تحظى أو تتم بحضور الناقل البحري أو من يمثله وتكون المسؤولية لهذا الناقل في هذه الفترة من العملية موجودة و قائمة. أما بعد عملية المناولة ؟ عندما تدخل السلع إلى الميناء ؟فتقع المسؤولية على مكتب استغلال الموانئ، فكلما لحقت بالبضائع أضرار أو نقصان، حيث يؤدي المكتب ما عليه، وذلك بعد تبوث قيام هذه المسؤولية في حقه. هذا على مستوى المسطرة بالفترة المتعلقة بالمناولة و الفترة المتعلقة بدخول السلع داخل الميناء، أما بخصوص التدابير التي اتخذتها هذه الوزارة من إجراءات لأجل ضمان سلامة و أمن الميناء. بصفة عامة. أريد أن أذكر بما قمنا به: وضع أولا عدد من الكاميرات بمحطات السلع والمخازن تعيين دوريات حراسة مستمرة تتجول بالميناء. وضع حواجز لعزل المناطق الخاصة بتفريغ وشحن البضائع وتقنين الدخول إليها و ذلك في إطار تطبيق مقتضيات مدونة السلامة المينائية هذا أمر جديد حيث تم عزل كل منطقة، كل محطة على حدى بمدخل و بمراقبة وأخيرا تكليف شركات مختصة في الحراسة للحفاظ على البضائع و أخيرا اقتناء آليات (صكانير) التي تم وضعها في ميناء الدار البيضاء، جزء في ميناء طنجة، في ميناء الناضور، وفي ميناء أكادير كل هذه المجهودات تمت خلال السنة الماضية و كلفت 200 مليون درهم. و أريد أن أقول أن هذه المجهودات ما يمكن ليها تعطي الأكل ديالها إلا بتظافر جهود جميع المتدخلين في هذا القطاع خدمة للصالح العام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للأستاذ لعلج في إطار التعقيب

المستشار السيد الحبيب لعلج:

السيد الوزير. أشكركم على الجواب. و نثمن ما تقوم به الوزارة من هذه العملية لأنه في الحقيقة الميناء هو مدخل للمغرب. احنا كنتصوروا العملية أنه الإنسان كيجيب واحد الآليات أو المعدات وكتضيع ليه في الميناء. غتكون أول ممارسة له في المغرب أنه ضاعت ليه السلعة بسبب السرقة ولهذا يجب أن تكون بالإضافة إلى الآليات والمجهودات اللي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

قمتوا بيها أنه تكون عملية الزجر بالنسبة للناس المتعاملين هنا في الداخل، لأن كنعرفوا أنه سلع متعددة كتخرج للسوق في الدار البيضاء. كنجبروها في مختلف أسواق الدار البيضاء. كنجبروا السلع مختلفة اللي جات من الخارج. فهاد الشي ما كيحمرش وجه المغرب. فلهذا اللي كنطلبوا منك السيد الوزير هو أنه أول الأمر تكون مسائل زجرية بالنسبة للناس اللي كيدخلوا. أنه الولوج إلى الميناء. يكون ماشي ولوج لكل من هب ودب و ثالثا تقييم عملية الآليات اللي درتوا في الميناء لأنه واش هاد الآليات عطات شي نتائج ايجابية خلال هذه المدة وخلال هذه السنة ؟ لأنه ما يمكن ليناش أنه نقط شراء أو إدخال هذه الآليات في حد ذاته. العنصر البشري كيبقى العامل الأساسي للإنتاج والمردودية فلهذا كنتمناو أنه تعطيونا تقييم و أنه العنصر البشري حتى هو يكون معني بهذه العملية و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز و النقل:

شكرا السيد الرئيس.

لإعطاء المزيد من المعلومات للسادة المستشارين ردا على هذا التعقيب و خصوصا فيما يتعلق بولوج الموانئ وخصوصا الولوج لميناء الدار البيضاء أريد أن أشير أننا منذ بضعة شهور نهيئ عمل جديد بتنسيق بين الوزارة ومكتب استغلال الموانئ و كذلك المديرية العامة للأمن الوطني و ولاية الدار البيضاء من أجل تحديد خطة جديدة أو تنظيم جديد يتعلق بميناء الدار البيضاء حيث سيتم التوقيع مقبلا على اتفاقية تحدد هذا التنظيم الجديد و من خلال هذه الاتفاقية تأتي مديرية الأمن برصد جميع الإمكانيات البشرية لحراسة جميع أبواب الموانئ. سواء أبواب الخارجية أو الداخلية و سنعطي عبر مكتب استغلال الموانئ الوزارة لهذه المديرية جميع الإمكانيات المادية لأجل القيام بهذه الحراسة على أحسن وجه شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال موالي حول نتائج متابعة ما عرفه مطار فاس من تصدعات للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، محمد سعدون، علي القضيوي، محمد التحيفة، فليتفضل أحد السادة المستشارين، الدكتور محمد الخضوري. تفضل

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

تعتبر المطارات من البنيات التحية الاستراتيجية والحيوية ببلادنا شأنها في ذلك شأن الطرق و الموانئ و السدود وغيرها من المنشآت ذات الحساسية الأمنية الاقتصادية و التي تعتمد في إنشائها و بنائها على معايير و مقاييس وقواعد دقيقة يمكن أن تحفظها من أعنف العوامل الطبيعية و من بين هذه المنشآت مطار فاس سايس. فلقد سبق لنا السيد الوزير أن وجهنا لكم سؤالا يوم 2004-01-13 حول موضوع التصدعات التي لحقت مطار فاس. وأجبتمونا ساعتها بقرار ايفاذ لجنة للبحث والتقصي في الموضوع. وإذا نسائلكم مجددا حول الموضوع. نلتمس منكم السيد الوزير تنوير الرأي العام بنتائج الدراسة التي توصلتم إليها و الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. للإجابة على لاسؤال تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس السادة المستشارون المحترمون كما جاء في السؤال اذكر أن ظهور بعض التصدعات في مطار فاس. قمنا بتعيين لجنة تقنية مكونة من عدة إدارات للوقوف على هذا الحدث و مد الوزارة بجميع المعلومات المتعلقة بفقامة هذه اللجنة التي كانت مكونة من مديرية القواعد الجوية من مديرية التجهيزات العامة للوزارة. من المكتب الوطني للمطارات وقامت بجمع جميع الوثائق والمسندات المتعلقة بالمشروع، وبمعاينة النيابة وكذلك كلفت المختبر العمومي للتجارب والدراسات من أجل القيام بفحص شامل لجميع مكونات النيابة وإعداد تقرير مفصل في الموضوع عن كتب حيث كلفت هذه اللجنة مكتب الدراسات الثاني بمراجعة الدراسات التي تمت سابقا من طرف مكتب الدراسات للأول. فبناء على هذه المعطيات أفضت هذه الدراسات إلى نتائج النتيجة الأولى هي أن هذه التصدعات لا تشكل أي خطر بالنسبة لسلامة هذه النيابة وقابليتها للاستغلال هذي النقطة الأولى. النقطة الثانية أن هذه التصدعات كانت نتيجة نوعية التربة وتفاعلها مع الماء والنقطة الثالثة. فمنا خلال هذه المدة بفحوص تقنية للتعرف على مدى الحصول على تحركات إضافية للنيابة فتبين خلال مدة سنة أن المطار لم يتحرك مرة أخرى. فبين ذلك على أن هذا الوضع الذي وصل إليه المطار وضع نهائي. فبالتالي لا يشكل خطر وبناءا على هذه النتائج الثلاث حددنا من جديد دراسة لتقويم الوضعية و يقوم حاليا المكتب الوطني للمطارات بترميم هذا المطار وستنتهي به الأشغال في نهاية الشهر المقبل شهر نوفمبر شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الأستاذ الخضوري تفضل.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير. هو الهدف ديال تتبع هذا السؤال هو باش تعطيوا واحد النوع من المصداقية لأسئلتنا الأسئلة ديالنا كغرفة ما تبقاش غير السؤال لأجل السؤال ولكن هنا أشكر السيد الوزير على التزامه اللي قام به فيما يخص الأجوبة على من بعد التحريات ومن بعد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ما دارت اللجان التقنية. إنما عندي واحد العدد ديال الملاحظات أنه ظهور هذه الشقوق راها جرات تقريبا عام قبل ما نطرح السؤال سنة قبل يعني ماشي مسألة اللي هي كانت جرات ربما ما توصلتوش بالخبر انتوما لكن جرات واحد السنة قبل واحنا كنلا حظوها في المطار لاحقاش كنزاولو الدخول والخروج من ذلك المطار ثانيا واخا احنا ماشي تقنيين لكن الدراسة ديال الأرض وديال التربة لازم كانت تؤخذ بعين الاعتبار les variabilités ديال التربة والماء إلى آخره يعني هاد les données لم يتخذ بها عند وضع التصميم ديال المطار. خصوصا واحد المعلمة بحال هادي لهذا السيد الوزير يجب تشديد الأخطاء. ماشي للعقاب أو شي حاجة ولكن تفاديا في منجزات بلادنا اللي خاص تكون كتشرف وجهنا وتشرف بلادنا ونشرف التقنيين ديالنا و المهندسين ديالنا و المخططين ديالنا ومكاتب الدراسات ديالنا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. لكم الرد على التعقيب تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بغيت نستغل الوقت المتعلق بالتعقيب أو بالرد على التعقيب فقط للإشارة للسيد المستشار المحترم نعطي أهمية بالغة للأسئلة الشفهية. فكل الالتزامات التي تقوم بها في هذه القاعة. إلا و تنفذ ما قمنا به في هذا المجال وهناك الإجراءات التي اتخذناها خلال هذه السنة واللي تطلبت وقت. بغيت فقط نشير إلى هذه النقطة. أنه بغينا واحد العملية طبوغرافية باش نحددوا كما قلت سابقا واش يعني النيابة تتحرك أو لا. كل الإجراءات اللي غادي نتخدوا غها تكون مبنية على هاد الأمر هذا. وأنه البناية فيها خطر أم لا ؟ واش البناية لازالت تتحرك أم لا ؟ وبما أنه وصلنا إلى قناعة أنها لا تتحرك منذ سنة وبعد مرور فترة فصل الصيف وفصل الربيع وفصل الخريف. تبين الآن أن ليس هناك أي نوع من الخطر حسب التقارير اللي جاوبها الخبراء. تبقى على مستوى البحث عن المسؤوليات. ما بيناتش الدراسات إلى حد الآن واحد المسؤولية واضحة في أو مكتب الدراسات أو في المقاولة أو في الإدارة بينت واحد الغموض الذي نبحث فيه من الناحية القانونية الآن إذا تمكنا باش نحددوا المسؤولية بطريقة واضحة غادي نتابعوا المسطرة فيما بعد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم ننتقل إلى السؤال الموالي حول الإصلاح لبعض الطرق الوطنية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الصمد، عرشان إدريس العلوي محمد بو الخدادي. محمد أبو السعود، الحاج الطاهري. كمال سعيد، الكلمة للأستاذ المحترم. الأستاذ عرشان.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان:

شكرا السيد الرئيس،

سبق لرئيس فريقنا أن أرسل مراسلة يطلب فيها تأجيل هذا السؤال السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

إذن سيتم تأجيل هذا السؤال طبقا للمراسلة الواردة ننتقل إلى السؤال الموالي يتعلق بالقناطر الضيقة في الطرق الرئيسية للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، محمد بلحسان، علي سالم الشكاف، الشكاف سيداتي، إبراهيم السالمي، محمد رضا بوطيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال. الأستاذ الخو المربوح.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لا تخفى عليكم السيد الوزير أهمية الشبكة الطرقية التي تعتبر محركا ضروريا للتنمية الاقتصادية وهو الأمر الذي يفسر اهتمام الجميع بها وحرصه على المحافظة عليها وملاءمتها مع حركة السير. لذلك فإننا نثمن المجهودات التي تقوم بها وزارتكم في هذا الميدان سواء من خلال البرنامج المتعلق بإنجاز والمحافظة على الطرق وصيانتها أو من خلال الخطة الاستراتيجية الاستعجالية المندمجة للسلامة الطرقية وكذلك عبر اتفاقية التعاون مع المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية كالتي أعطى صاحب الجلالة نصره الله انطلاقها مؤخرا بجهة مكناس تافيلالت إلا أننا نثير انتباهكم السيد الوزير إلى مشكلة حقيقية على درجة كبيرة من الخطورة تتجلى في القناطر الضيقة المتواجدة على جميع الطرق المحلية منها والجهوية و حتى الوطنية هذه القناطر التي لا تتسع إلا لسيارة أو حافلة أو شاحنة واحدة ولذلك نسائلكم السيد الوزير ألم يحن الوقت لإعطاء الأسبقية لتجديد هذه القناطر في برامجكم من أجل وقف النزيف للحد من الحوادث التي تسببها حيث أصبح بعضها يشكل نقطا سوداء يعرفها جميع مستعملي الطرق و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير. للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس السادة المستشارين المحترمين فجوابا على هذا السؤال يعني طبعا أشاطركم الرأي في الدور الذي تلعبه الشبكة الطرقية لضمان مواصلة ومواكبة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المملكة المغربية وأريد أن أشير على مستوى تساؤلكم حول السلامة الطرقية على أن في إطار المعطيات لسنة 2005. بينت الأشهر الأولى أي منذ يناير إلى متم غشت من هذه السنة انخفاضا ملموسا في أرقام السلامة الطرقية حيث انخفض عدد القتلى بـ 6,75 ٪ و هذه النتيجة جد مهمة إذا قارناها مع الارتفاع الذي كان يتم سنة بعد سنة منذ سنة 1996 حيث كانت ترتفع معدل 3٪ سنويا هذا للتبيان على أن المجهودات التي نقوم بها بصفة عامة داخل الحكومة مع جميع الأجهزة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المتعلقة أو التي لها دخل في مجال السلامة الطرقية تعطي نتائجها. ففي مجال القناطر الضيقة موضوع السؤال أشير أنه تتكون حظيرة القناطر بـ 5200قنطرة و أننا خصصنا في صيانة القناطر والصيانة بما فيها عملية توسيع هذه القناطر، خصصنا 115 مليون درهم سنويا لفترة 2005–2009 حيث تم تحديد المخطط الجديد للصيانة الطرقية بما فيها صيانة القناطر وخصصنا كما قلت 115 مليون درهم لكل سنة لصيانة وتوسيع القناطر بمعدل 50 حتى لـ: 55قنطرة في السنة ففيما يتعلق على الخصوص بالقناطر الضيقة يتم القناطر أو يتم التدخل فيما يتعلق بهذه القناطر إذا كانت حركة المرور تتلاءم مع المميزات الهندسية لهذه القنطرة. فيلتزم عملية الترميم بالاحتفاظ بنفس المميزات و إذا ارتفعت حركة المرور وفاقت 250 حتى 400عربة في اليوم فيتم توسيع عادة هذه القناطر في إطار هذه البرامج شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للأستاذ الحو المربوح في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الواضح بغينا نلحوا السيد الوزير على أهمية هذا المشكل لأنه يشكل خطرا كبيرا المشكل واضح في حد ذاته الإنسان غادي في الطريق بـ 90 و 100و يفاجئو بقنطرة كتدوز سيارته وحدها. و واحد آخر جاي في الاتجاه المعاكس كنظن ما كاينش أخطر من هذه الوضعية في طرقنا لهذا كنظن بأنه خاصنا نعطيوه واحد الصبغة استعجالية أنا كنظن بأن برنامج 50قنطرة في العالم بالنسبة لـ: 5000قنطرة ديال العدد الأجمالي ديال القناطر اللي كيعنيها الأمر، كنظن غير كافي ولهذا كنطلبوا السيد الوزير يكون واحد البرنامج محدد في الزمان والمكان ولكن بصبغة استعجالية، ثانيا بغيت نشير لواحد المعطيات تقنية اللي كتزيد يؤكد الخطورة ديال هاد القناطر: السيد الوزير واللي كنؤكد أنه خاص الاستعجال في معالجتها الحمولة المحددة لبعض هذه القناطر أقل بكثير من الحمولات الحالية للشاحنات. هذه القناطر شيد معظمها في أواسط أو أوائل القرن الماضي ولهذا، التساؤل نخشى أن يصل بعضها إلى ما يسمى بالمدة المفترضة. وفي ذلك الحال فإنها تشكل خطرين: الخطر المتعلق بضيقها و الخطر المتعلق بإمكانية انهيارها وفي انتظار كل هذا السيد الوزير. نطالب بوضع الإشارات العمومية والأفقية اللازمة وعلى مسافات كافية لتفادي مفاجأة السائقين في آخر لحظة. وكما تعرفون السيد الوزير في آخر لحظة. وكما تعرفون السيد الوزير لكي لا يقع ما لا تحمد عقباه لأنه حوادث السير في هذه القناطر غالبا ما تكون حوادث مروعة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير لكم الرد على التعقيب تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أريد أن أعطي بعض المعطيات الإضافية في هذا المجال، أولا فيما يتعلق بحمولة القناطر هذا طبيعي أن بعض القناطر تكون حمولتها أو قابلتها للحمولة محددة في مستوى لا يصل أقصى مستوى للحمولة ونضع الإشارة وبالتالي الشاحنة تكون مجبرة على تغيير اتجاهها أو البحث عن المسار الثاني للقيام بعمليتها، أحيانا لا تحترم هذه العملية وتكون المسؤولية على صاحب الشاحنة والله الحمد لم تحصل أحداث خطيرة في هذا المجال كالانهيار إلا في بعض الحالات النادرة. هذه النقطة الأولى على مستوى الإشارات بغيت نشير إلى أن كل سنة 20.000 إشارة عمودية سواء جديدة أو صيانة. 20.0000 ألف إشارة اللي كنوضعوها على الشبكة الطرقية لرفع مستوى هذه الإشارة أو التشوير أو كذلك للصيانة عندما تتعرض هذه الإشارات التي عملت تخريب. على كل حال سجلت طلب السيد المستشار في مجال إعطاء المزيد من العناية إلى القناطر. وأقاسمكم الرأي في هذا المجال. ويبقى الحاجز لإعطاء المزيد لهذه العمليات هو الميزانية التي يمكننا رصدها لقطاع الطرق بصفة عامة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيد الوزير. على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

بهذا نكون قد أنهينا برنامج اليوم.

رفعت الجلسة.